وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي –جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر تونس

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص :اقتصاد دولي

إعداد الطلبة :

سارة خباش

هاجر قحام

إشراف الاستاذ

د/ بوبلوطة بلال

اعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: صوفان العيد	جامعة جيجل	رئيسا
د/ الأستاذ:بوبلوطة بلال	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ: عريس عمار	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الواحد الاحد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على ما انعم علينا من قوة وصبر، وعلى ما انعم علينا من قوة وصبر، وعلى توفيقنا لإتمام هذا العمل المتواضع؛

نتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتور **بلال بوبلوطة** الذي شرفنا بقبوله الاشراف على هذا العمل ، ولما قدمه لمنا من دعم وتشجيع وتوجيهات قيمة كان لها الاثر الاكبر في اتمام هذا العمل ؛

كما لا يفوتنا ان نتوجه بالشكر والتقدير الى كافة الاساتذة الافاضل في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة جيجل وخاصة اساتذة قسم العلوم الاقتصادية الذين كانوا لنا سندا طيلة المشوار الدراسي؛

الى كل من وقف معنا ودعمنا من بعيد او قريب على انجاز هذا البحث بجهده ووقته ودعائه ، دام ودمنا معه اوفياء.

سارة **هاجر**

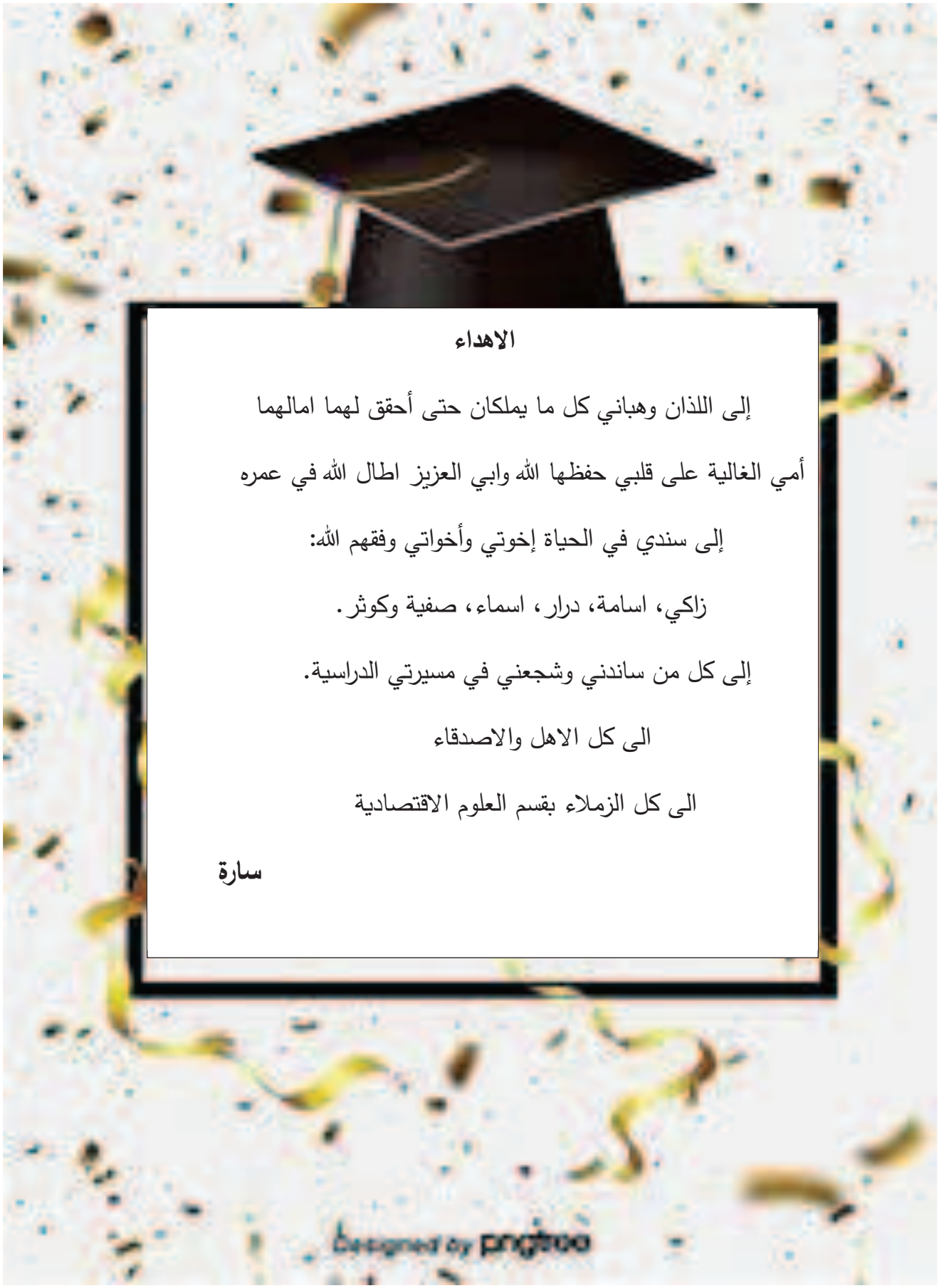

الاهداء

إلى اللذان وهباني كل ما يملكان حتى أحقق لهما امالهما

أمي الغالية على قلبي حفظها الله وابي العزيز اطال الله في عمره

إلى سندي في الحياة إخوتي وأخواتي وفقهم الله:

زاكي، اسامة، درار، اسماء، صفية وكوثر.

إلى كل من ساندني وشجعني في مسيرتي الدراسية.

الى كل الاهل والاصدقاء

الى كل الزملاء بقسم العلوم الاقتصادية

سارة

Designed by pngtree

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد عليه السلام.

أهدي عملي هذا إلى أعز ما أملك في الوجود؛ والداي الكريمين أطال الله في عمريهما.

إلى من هم عون الحاضر وسند المستقبل إخوتي وأخواتي حفظهم الله.

إلى أجدادي رحمة الله عليهما

إلى كل الأهل والاحباب

إلى كل الزملاء والأصدقاء

إلى كل أساتذتي من الابتدائي إلى الجامعة

هـــــــــــــــــاجر

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
البسملة	–
شكر وتقدير	–
فهرس المحتويات	**VI–I**
فهرس الجداول والاشكال	**VII–X**
مقدمة عامة	أ–ج
الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر	**7**
تمهيد	**8**
المبحث الاول: عموميات حول الاستثمار الاجنبي المباشر	**9**
المطلب الاول: ماهية الاستثمار	**9**
اولا: تعريف الاستثمار	**9**
ثانيا: انواع الاستثمار	**10**
ثالثا: اهمية الاستثمار	**10**
رابعا: اهداف الاستثمار	**11**
المطلب الثاني: المفاهيم الاساسية للاستثمار الاجنبي المباشر	**12**
اولا: التطور التاريخي للاستثمار الاجنبي المباشر	**12**

ثانيا: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر	**16**
ثالثا: خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر	**17**
المطلب الثالث: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	**18**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر	**20**
المطلب الاول: النظريات الكلاسيكية	**20**
المطلب الثاني: النظريات النيو كلاسيكية	**22**
المطلب الثالث: النظريات الحديثة	**23**
المبحث الثالث: الاثار الناجمة عن الاستثمار الاجنبي المباشر	**28**
المطلب الاول: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على الدولة المضيفة	**28**
اولا: ايجابيات الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول المضيفة	**28**
ثانيا: سلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول المضيفة	**29**
المطلب الثاني: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على الشركات الاجنبية	**30**
اولا: ايجابيات الاستثمار الاجنبي المباشر على الشركات الاجنبية	**30**
ثانيا: سلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر على الشركات الاجنبية	**31**
خلاصة الفصل	**33**
الفصل الثاني: مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر	**34**

تمهيد	**35**
المبحث الاول: عموميات حول مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر	**36**
المطلب الاول: مفهوم مناخ الاستثمار	**36**
اولا: تعريف مناخ الاستثمار	**36**
ثانيا: المبادئ الاساسية للمناخ الاستثماري	**38**
ثالثا: اهمية مناخ الاستثمار	**38**
المطلب الثاني: محددات مناخ الاستثمار	**39**
المطلب الثالث: سياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر	**43**
المبحث الثاني: المؤشرات الكمية لتقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر	**45**
المطلب الاول: مؤشرات البيئة الاقتصادية	**45**
المطلب الثاني: مؤشرات البنية التحتية	**47**
المطلب الثالث: مؤشرات الموارد البشرية	**48**
المبحث الثالث: المؤشرات النوعية لتقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر	**49**
المطلب الاول: مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر التنمية البشرية	**50**
المطلب الثاني: مؤشر سهولة اداء الاعمال ومؤشر التنافسية العالمية	**52**
المطلب الثالث: مؤشرات تقرير المخاطر القطرية	**57**

خلاصة الفصل	**61**
الفصل الثالث: مقارنة بين دول المغرب العربي	**62**
تمهيد	**63**
المبحث الاول: الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول المغرب العربي	**64**
المطلب الاول: الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر	**64**
المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس	**65**
المطلب الثالث: الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب	**66**
المبحث الثاني: الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي	**67**
المطلب الاول: تطور قوانين الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	**67**
المطلب الثاني: الاطار القانوني للاستثمار في تونس	**72**
المطلب الثالث: الاطار القانوني للاستثمار في المغرب	**76**
المبحث الثالث: الملامح العامة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي	**78**
المطلب الاول: الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	**78**
اولا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر	**78**
ثانيا: اهم الدول المستثمرة في الجزائر	**79**
ثالثا: توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب انشطة الاعمال وتطورها	**80**

المطلب الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس	**82**
اولا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى تونس	**82**
ثانيا: اهم الدول المستثمرة في تونس	**84**
ثالثا: توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب انشطة الاعمال وتطورها	**85**
المطلب الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب	**86**
اولا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب	**86**
ثانيا: اهم الدول المستثمرة في المغرب	**88**
ثالثا: توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب انشطة الاعمال وتطورها	**89**
المطلب الرابع: المقارنة بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر تونس والمغرب)	**91**
خلاصة الفصل	**93**
الخاتمة	**94**
قائمة المراجع	**98**
الملخص	**105**

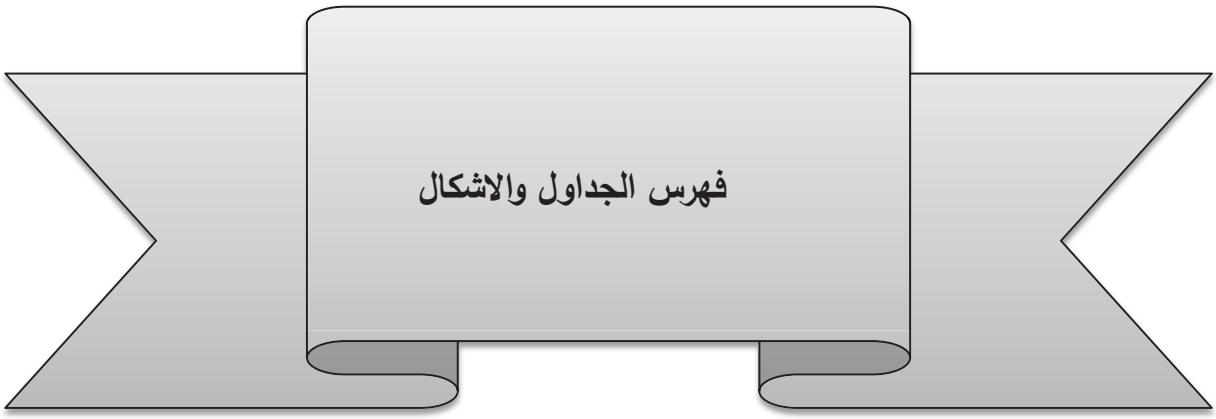
فهرس الجداول والاشكال

1- قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة اداء الاعمال	53
02	يوضح تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر في الفترة (2009-2019)	78
03	اهم الدول المستثمرة في الجزائر بالمليون دولار	80
04	توزيع المشاريع الاستثمارية الواردة الى الجزائر حسب انشطة الاعمال (جمالي الفترة 2015-2019) بالمليون دولار	81
05	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى تونس في الفترة (2009-2019)	83
06	اهم الدول المستثمرة في تونس (بالمليون دولار)	84
07	توزيع المشاريع الاستثمارية الواردة الى تونس حسب انشطة الاعمال (اجمالي الفترة2015-2019) بالمليون دولار	85
08	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب خلال الفترة (2009-2019)	87
09	اهم الدول المستثمرة في المغرب (بالمليون دولار)	88
10	توزيع المشاريع الاستثمارية الواردة الى المغرب حسب انشطة الاعمال (اجمالي الفترة 2015-2019) بالمليون دولار	89

2- قائمة الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الاشكال	الصفحة
01	مراحل دورة حياة المنتوج	**25**
02	المؤشرات التي يعتمدها تقرير التنافسية العالمي	**56**
03	يوضح حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس	**75**
04	يوضح الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب	**77**
05	تطور المشاريع الاستثمارية الواردة الى الجزائر حسب اهم 10 قطاعات	**82**
06	تطور المشاريع الاستثمارية الواردة الى تونس حسب اهم 10 قطاعات	**86**
07	تطور المشاريع الاستثمارية الواردة الى المغرب	**90**
08	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، تونس والمغرب في الفترة (2009-2019)	**91**

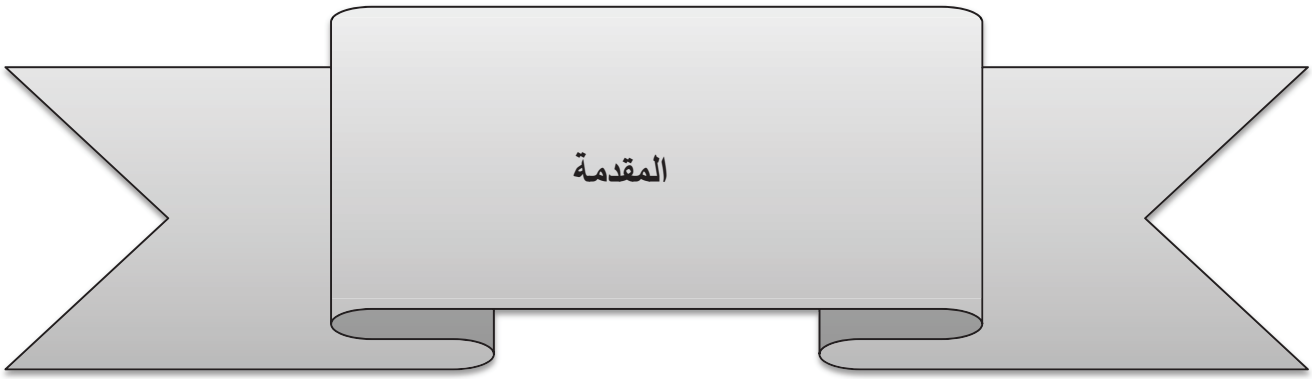
المقدمة

مقدمة:

عرف الاقتصاد العالمي تطورات جديدة وعديدة مست مختلف ابعاده وغيرت جميع مفاهيمه بداية من فتح الاسواق والزيادة السريعة والمتزايدة لحجم المبادلات المالية الدولية الى ظهور انماط جديدة للتمويل الدولي ومن ابرزها الاستثمار الاجنبي المباشر، الذي يشكل احد اهم رؤوس الاموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم راس المال كما انه وسيلة لتخفيض تكاليف الانتاج، وتوفير اسواق كبيرة الحجم لتسويق منتجات تلك الاستثمارات.

ولقد اكدت بعض الدراسات ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تحقق جزء من الاهداف المراد تحقيقها في بعض الدول، ولكن تحقق كل الاهداف المسطرة في دول اخرى، وهذا يتوقف على مدى توفير البيئة المناسبة التي تساعد تلك الاستثمارات على الانجاز منها توفير الحوافز والضمانات التي تعبر عن قانون الاستثمار السائد في البلد المضيف بالإضافة الى الاستقرار الاقتصادي والاستقرار الامني وكذلك الظروف الطبيعية والاجتماعية والقانونية الملائمة وقد بينت الاحصائيات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر ان الدول المتقدمة جاذبة للنسبة الاكبر منه، ونسبة ضئيلة تقسمها الدول النامية بينما الدول الصاعدة التي تمكنت من الخروج عن هذا الاستثناء اصبحت تمثل نموذجا يحتذى به.

وقد اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك من خلال ازالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الاجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم، والجزائر وتونس والمغرب من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمارات المباشرة اليها وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامهم للعديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري.

1.اشكالية الدراسة: مما سبق، تتمثل اشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في كل من الجزائر تونس والمغرب؟

2. التساؤلات الفرعية:

من خلال الاشكالية الرئيسية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

– ما المقصود بالاستثمار الاجنبي المباشر ؟

– فيما تتمثل اهم مؤشرات قياس مناخ الاستثماري؟

– ما هو حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي؟

3.فرضيات البحث:

– الاستثمار الاجنبي المباشر هو تلك المشاريع التي يمتلكها المستثمر الاجنبي بهدف اكتساب فائدة دائمة في شركة تمارس نشاطها داخل تراب دولة اخرى غير دولة المستثمر.

–كلما توفرت البيئة الملائمة والمحفزة للاستثمارات الاجنبية المباشرة كلما زاد انجذاب المستثمرين اليها واستقطاب اكبر حجم من الاستثمارات في تلك الدولة.

_ تونس اكبر مستورد للاستثمارات الاجنبية المباشرة مقارنة بالمغرب و الجزائر.

4.اهمية الموضوع:

يستمد هذا البحث اهميته من الاهمية التي يكتسبها الاستثمار الاجنبي المباشر باعتباره احد المصادر التمويلية الخارجية التي تساهم في تغطية فجوة الموارد المحلية في مختلف دول العالم وخاصة النامية منها بالإضافة الى دوره الفعال في خلق فرص عمل ونقل الخبرات والتقنيات المتطورة وغيرها من المزايا التي تؤدي الى دعم نمو اقتصاديات الدول المضيفة منها: الجزائر، تونس والمغرب في ظل الصعوبات والتحديات التي تواجهها هذه الدول.

5. اهداف الدراسة:

ان الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الاهداف التالية:

_تقديم الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر؛

_القاء الضوء على واقع المناخ الاستثماري في دول المغرب العربي بهدف تحديد اهم العوامل التي يمكن ان تساعد على جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الاجنبية المباشرة؛

_التعرف على مدى تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي؛

_ معرفة الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين في دول المغرب العربي؛

_عرض حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى دول المغرب العربي وتحديد اهم القطاعات الاقتصادية المستفيدة منها واهم الدول المستثمرة فيها.

6. المنهج المتبع والادوات المستخدمة:

لإنجاز هذا البحث اعتمدنا المنهج الوصفي باعتباره يناسب الباحث في العلوم الاقتصادية، حيث يمكننا من رصد ومتابعة ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث خصائصها، اشكالها والعوامل المؤثرة فيها، بالإضافة الى المنهج التحليلي من خلال تحليل تطوير تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب الى جانب استخدامنا لأسلوب دراسة مقارنة من اجل معرفة الاختلاف والتشابه بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول محل الدراسة، اما بالنسبة للأدوات التي تم الاعتماد عليها في البحث متمثلة في:

_ الكتب والمراجع المتاحة باللغة العربية واللغات الاجنبية؛

_المجلات والمقالات؛

_احصاءات الجهات الرسمية والمنظمات الدولية؛

_التقارير والنشرات ومواقع الأنترنت.

7. اسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار موضوع هذا البحث بناء على عدة اسباب وهي:

_الميول الشخصية للموضوع؛

_تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص المدروس، حيث يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من المواضيع المهمة في الاقتصاد الدولي؛

_الرغبة في التعرف على واقع المناخ الاستثماري في دول المغرب العربي بهدف تحديد اهم العوامل التي يمكن ان تساعد على جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الاجنبية المباشرة؛

_التعرف على مدى تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي؛

8. اطار الدراسة:

الاطار المكاني: تم اجراء هذه الدراسة على مستوى اقتصاد دول محل الدراسة.

الاطار الزماني: لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى 10 سنوات (2009-2019) نظرا لتغيرات التي طرأت على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والتعديلات في التشريعات بعد الازمة المالية العالمية.

9. صعوبات الدراسة:

لاشك ان أي بحث اكاديمي يواجه عدة صعوبات في جمع بياناته خاصة اذا كان يستدل بالأرقام والاحصائيات لإثراء دراسته ومن اهم الصعوبات التي واجهتنا:

_وجود تناقض بين مختلف المصادر وتباين المعلومات والاحصائيات من سنة لأخرى؛

_تضارب البيانات وتدبدبها بين ادارات الدولة ومعظمها مكيفة في خدمة سياسة الحكومة ما جعلنا نعتمد على احصاءات الهيئات والمنظمات الدولية لكونها حيادية.

10. خطة الدراسة:

من اجل الاحاطة بالموضوع والاجابة على الاشكالية ، ارتأينا تقسيم البحث الى ثلاث فصول:

_الفصل الاول تناولنا فيه الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر ومختلف النظريات المفسرة له والاثار الناجمة عن الاستثمار الاجنبي المباشر.

_الفصل الثاني تناولنا فيه مفهوم مناخ الاستثمار والمبادئ التي يقوم عليها ومحدداته وكذلك سياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وايضا المؤشرات الكمية والنوعية لتقييم مناخ الاستثمار.

_الفصل الثالث استعرضنا فيه الاوضاع الاقتصادية و البيئة التشريعية في كل من الجزائر، تونس والمغرب وكذلك تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول محل الدراسة والمقارنة بينهم.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد:

المبحث الاول: عموميات حول الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

خلاصة الفصل

تمهيد:

لقد حاز الاستثمار الاجنبي المباشر الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات على اهتمام كبير على النطاق العالمي، خاصة منذ بداية الثمانيات من القرن العشرين، حيث اصبح من اهم اليات التمويل الدولي.

وقد عرفت الاستثمارات الاجنبية المباشرة تطورا ملحوظا في السنوات التسعينيات نتيجة لعمليات التحرير وانفتاح ميادين جديدة للاستثمار، كذلك الدول النامية اصبحت تسعى الى البحث عن مصادر خارجية للتمويل بسبب عدم كفاية رؤوس الاموال الاجنبية وتشجيعها على الانسياب اليها.

وبالرغم من الجوانب الايجابية للاستثمارات الاجنبية المباشرة غير انه يمكن ان يكون لها اثار سلبية قد تظهر على المدى الطويل، سواء على الدول المضيفة او الدول والشركات القائمة بهذا النوع من الاستثمارات.

ومن اجل التعرف على هذه الظاهرة، سوف نسلط الضوء في هذا الفصل على اهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر مع تتبع تطور التاريخي، وايضا التطرق الى اهم اشكاله والخصائص التي يتميز بها في المبحث الأول، ثم نستدرج بعض النظريات المفسرة له في المبحث الثاني ، ونختتم الفصل بذكر الاثار المترتبة عنه في المبحث الثالث، وقبل التطرق الى الاستثمار الاجنبي المباشر يجب أولا القاء الضوء على مصطلح الاستثمار.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر احد أهم المناظر الرئيسية في اي اقتصاد كان، كما يعتبر المحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية باعتباره الركيزة الاساسية لتحقيق الامن الاقتصادي لأي دولة ولأي مشروع من المشاريع الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار

أولا: تعريف الاستثمار

هناك عدة تعاريف للاستثمار من بينها:

- يعرف الاستثمار على انه التخلي عن اموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قوتها الشرائية بفعل عامل التضخم بالإضافة الى توفير عائد معقول يتناسب مع عنصر المخاطرة المتمثلة باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات[1]
- الاستثمار يعني توظيف الاموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراك رأسمال جديد، ورفع القدرة الانتاجية او تجديد وتعويض الرأسمال القديم.[2]
- ويعرف ايضا على انه عبارة عن جزء من الدخل لا يستهلك وانما يعاد استخدامه في العملية الانتاجية بهدف زيادة الانتاج او المحافظة عليه مع الاخذ بالاعتبار الاضافة الى المخزون السلعي ويعتبر الاستثمار الوجه الثاني من اوجه الفعاليات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد وغالبا ما تتخذ قرارات الاستثمار من قبل مجالس الادارة والمدراء التنفيذين في القطاعين العام والخاص واصحاب المشاريع الصغيرة الفردية[3].

---

[1]-شقري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، وسم محمد الحداد، مهند فايز الدويكات، ادارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الاولى2012 ، الاردن، ص18.

[2]-ماجد احمد عطا الله، ادارة الاستثمار ، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ص 12.

[3]-اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر الطبعة الاولى 2004 ص117.

ثانيا: أنواع الاستثمار

هناك عدة انواع للاستثمار متمثل في:

1. يمكن تقسيم الاستثمار من حيث وسائله الى :

استثمار مباشر: وهو الاستثمار في جميع انواع المشاريع باستثناء المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم الى الدولة.

استثمار غير مباشر: وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء اوراق مالية لشركات تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع.

2. من حيث دوافعه الاقتصادية على اطراف الاستثمار الرئيسية، فهي:

الاستثمار الحكومي(استثمار الدولة): وهو الاستثمار الحكومي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها.

الاستثمار الخاص: وهو استثمار القطاع الخاص، الذي تطور من المشروع الفردي او العائلي المحصور استثماره بنشاط محدود الى شركات ومؤسسات تضم عددا من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية، الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الانتاجية والخدمية.

وازاء التطور التقني خاصة في مجال المعلومات والاتصالات، الذي حول العالم الى قرية، بقي استثمار القطاع الخاص محدودا ازاء الاستثمار الاجنبي.[1]

ثالثا: أهمية الاستثمار

للاستثمار اهمية بالغة تتثمل في:[2]

- زيادة الانتاج والانتاجية مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.

[1]–ماجد احمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص ص، 22 23.

[2]–شقري نوري واخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين.
- توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة.
- زيادة معدات التكوين الرأسمالي للدولة.
- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والاداريين والعمالة الماهرة.
- انتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الاجنبية الازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة تكوين الرأسمالي.

رابعا: أهداف الاستثمار

يعتبر الاستثمار من اكفأ انواع تشغيل الاموال وذلك لأنه يستطيع تحقيق الاهداف التي يسعى اليها المستثمر[1] وتكمن هذه الاهداف فيما يلي:[2]

- الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد (أو الربح أو الدخل)، مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب ان نجد فردا يوظف امواله دون ان يكون هدفه تحقيق العائد او الربح؛
- تكوين الثروة وتنميتها: ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد في الاستهلاك الجاري على امل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها؛
- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، وبذلك فان المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي؛
- المحافظة على قيمة الموجودات: وعندها يسعى المستثمر الى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته (ثروته) مع مرور الزمن بحكم عوائد ارتفاع الاسعار وتقلبها؛
- تحقيق اكبر دخل جاري : يركز المستثمر بالغ اهتمامه على الاستثمارات التي تحقق اكبر عائد حالي ممكن بغض النظر عن الاعتبارات الاخرى؛[3]
- حماية الدخول من الضرائب: يكون هدف المستثمر في هذه الحالة الاستفادة من خلال استثماره هذا من المزايا الضريبية التي تمنحها التشريعات والتنظيمات المعمول بها، حيث انه اذا قام

[1]–ماجد احمد عطى الله ، مرجع سبق ذكره ، ص12.

[2]–طاهر حدران، اساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2009، ص16.

[3]–ماجد احمد عطى الله، نفس المرجع السابق ص13.

بتوظيفها في غير هذا النوع سيتم اخضاعه الى شرائح ضريبية عالية.

المطلب الثاني: المفاهيم الاساسية للاستثمار الاجنبي المباشر

أولا: التطور التاريخي للاستثمار الاجنبي المباشر:

لقد مر الاستثمار الاجنبي المباشر بعدة منذ سنوات نتيجة لتطور المحددات و العوامل الجاذبة له، ونتيجة الأوضاع المختلفة التي شهدها العالم، وقد تم تقسيم هذه المراحل كالتالي:

مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى: تعتبر هذه الفترة في نظر الكثير من الاقتصاديين ورجال المال المرحلة الذهبية التي ازدهرت فيها الاستثمارات الاجنبية وبلغت فيها ذروتها، وصاحب هذه المرحلة الكثير من المتغيرات التي ساهمت في هذا النجاح والازدهار[1] .حيث سادت عوامل اقتصادية وسياسية مناسبة نتيجة لقيام الثورة الصناعية، من بينها: انخفاض الاخطار المصاحبة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات، ثبات اسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب، حرية حركة الرأسمال والتجارة. فاتجهت الدول الصناعية الكبرى لتوسيع اسواقها واستغلال الثروات الطبيعية التي تحتاج اليها[2]. ثم انه خلال القرن 19 وحتى 1920، عرف الاقتصاد عصر الصناعة، كانت المؤسسات اصلا عبارة عن مصانع وكانت المواد الأولية مورد حيوي، وكان الزبائن يكتفون بما تقدمه السوق. وبرزت دول اوروبا الغربية وخاصة بريطانيا في مجال الاستثمار الدولي، اذ تسببت النهضة الصناعية في تركيز قواها الانتاجية في مجال التصنيع واستيراد مقدارا كبيرا من احتياجاتها من المواد الأولية من الخارج، حيث استحوذت على 45% من المخزون العالمي للاستثمار المباشر عام 1914. وقد توجهت الاستثمارات الدولية في هذه المرحلة الى القارة الاوروبية، وساعدت في نمو الثورة الصناعية فيها، ثم توجه قسم كبير منها في نهاية القرن 19 الى الدول المنتجة للمواد الأولية كالولايات المتحدة الامريكية والارجنتين واستراليا ونيوزيلندا والهند، ولم تستقطب الدول النامية في اسيا وافريقيا الا قدرا ضئيلا لا يتجاوز 6,8% من مجموعها. واستمر هذا التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي حتى عام 1913، اما القطاعات الاقتصادية التي كانت مركز الاستثمار الدولي

[1]- Alain Samuelson : « Economie International », Librairie Vebert, Paris, France 1995, p68.

[2]– منور اوسرير، نذير عليان، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 2، ماي 2005، ص113.

في هذه المرحلة، فهي قطاع النقل في السكك الحديدية الذي حظي بنسبة 40,6% من مجموع الاستثمارات الدولية، تليه القروض العامة بنسبة 29.5% ثم الاستثمار في المواد الأولية بنسبة 10,3%، والمصارف والبيوت المالية بنسبة 8,4% واخيرا التجارة والصناعة بنسبة 5,5%[1].

مرحلة ما بين الحربين العالميتين: شهد الاستثمار الاجنبي في هذه الفترة تراجعا كبيرا بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي لا سيما الكساد الاقتصادي الكبير الذي حل بالنظام الرأسمالي وانهيار قاعدة الذهب وما صاحبه من زيادة انكماش حجم الاقراض الخاص. كذلك تسببت الحرب العالمية الأولى في تغير القوى في مجال الاستثمار الاجنبي، حيث برزت الولايات المتحدة الامريكية في حين فقدت بريطانيا وفرنسا اهم استثماراتها في الخارج، كما تميزت هذه الفترة بانتقال رؤوس الاموال بين الدول المتقدمة مع بعضها.

ان حالات لا استقرار السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم ناهيك عن تدهور الاوضاع النقدية بأوروبا والمصحوبة بتأثيرات الازمة العالمية لسنة 1929 وما سببته من كساد عالمي، عملت على كبح مسار نمو تدفق الاستثمار الاجنبي، فكل الدول المهيمنة على تدفق وادارة رؤوس الاموال الاجنبية اصبحت مطالبة اكثر من اي وقت مضى من تصفية استثماراتها بالخارج بغية تمويل الحرب على غرار كل من المانيا ومزارع المطاط[2]. بهذا انتقلت الهيمنة المتعلقة بإدارة الاستثمار الاجنبي من بريطانيا الى الولايات المتحدة الامريكية التي تمكنت شركاتها المتخصصة في الصناعات التحويلية خلال حقبة الحرب العالمية الثانية من التموقع الجيد على حساب الشركات الاوروبية، وكسبت بذلك رهان رؤوس الاموال الاجنبية، اذ ارتفعت حصتها من مخزون الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اقل من 20% الى 28%، بينما انخفضت حصة بريطانيا من 45% الى اقل من 40%، وتدهور نصيب المانيا من 10,5% الى 1,3%. اما بالنسبة لنصيب البلدان النامية من المخزون العالمي للاستثمار الاجنبي فقد عرف ارتفاعا مستمرا وبقيت دول امريكا اللاتينية اول منطقة مستقطبة لهذا النوع من الاستثمارات[3].

---

[1]–دريد محمود السامرائي، الاستثمار الاجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص72.

[2]-Michel De Lapierre, Christian Milleli : « Les firmes Multinationales », Librairie Vebert, Paris, France 1995, p41.

[3]- « Des Firmes Multinational pour une Marche Mondiales »,Revue d'Alternative économique N°42, 4ème Trimestre, 1999, Paris, p54.

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهرت موجة جديدة من الاستثمار الاجنبي المباشر، نشأت اساسا في الولايات المتحدة الامريكية التي خرجت المستفيد الاكبر من الحرب، بسبب بعدها الجغرافي واضحت الدائن الكبير تجاه دول العالم، في المقابل الدول الاوروبية كانت مدمرة وحكوماتها كانت مهتمة اعادة الاعمار وفي حاجة الى تمويل، هذا الدور لعبته الولايات المتحدة الامريكية من خلال مشروع مارشال بالإضافة الى البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي تم انشاؤه لهذا الغرض.

وقد اصبحت الولايات المتحدة الامريكية هي المستثمر الأول في اوروبا، واحتلت صدارة الدول المصدرة للاستثمار بعد تراجع بريطانيا الذي يرجع الى الاسباب التالية:

_ قيام بريطانيا ببيع العديد من استثماراتها لتمويل الحرب ؛

_ تأميم بعض ممتلكات بريطانيا على غرار Railroads في الارجنتين.

– تفوق الشركات الامريكية على نظيراتها البريطانية بسبب ما تملكه من رؤوس الاموال.

وقد تحولت بريطانيا الى اكبر بلد مستقبل للاستثمارات الامريكية في اوروبا، وذلك بسبب اللغة المشتركة والروابط التاريخية. ولكن مع اواخر سنوات 1950 وبعد انشاء المجموعة الاقتصادية الاوروبية وتطبيق الحواجز التجارية الموحدة على العالم الخارجي، اصبحت الصادرات الامريكية الى داخل المجموعة مكلفة وبالتالي من الافضل اقامة فروع انتاجية بالداخل، لذلك تحولت الاستثمارات الامريكية من بريطانيا الى اوروبا الغربية.

وقد ظهرت بعض الاستثمارات الاوروبية في الولايات المتحدة الامريكية منذ بداية 1960 بعد استفادة الشركات الاوروبية من الشركات المستثمرة في اوروبا[1].

ووفقا للإحصائيات، نجد ان 60% من حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة حتى نهاية 1978 تركزت في الدول الغنية و استحوذت هذه الاخيرة على نصيب الاسد من التدفقات في الفترة 1978_1980[2].

[1]–يحيى مصلة، دور تحسين مناخ الاعمال في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص34 35.

[2]–عبد السلام ابو قحف،اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1992، ص 229.

وفي نهاية سنوات 1980، زادت المديونية العالمية وارتفعت نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة الى الدول النامية التي اتجهت الى تهيئة المناخ الملائم لجذب هذه الاستثمارات. في تسعينيات القرن 20، عرفت اسعار السلع الأولية ارتفاعا حادا مما ادى الى تحقيق فوائض في موازين مدفوعات الدول المصدرة للبترول والغاز الذي شكل مصدرا هاما لرؤوس الاموال القابلة للاستثمار، ثم اعيد تدوير هذه الاموال الى الدول النامية على شكل قروض سيادية[1]

شهدت العشرية الأولى من القرن 21 بروز الرأسمال الفكري كعامل انتاج مهم في خلق الثروة، ومن المؤكد ان المزايا التكنولوجية والاقتصادية في الدول المتقدمة تلعب دورا هاما في تدفق رؤوس الاموال اليها، مما جعلها اكبر الاتجاهات المستقبلة للاستثمارات الاجنبية المباشرة. فنجد ان المخزون من الاستثمار الاجنبي المباشر (65% من المجموع العالمي سنة 2002) يتمركز في دول الثالوث؛ الاتحاد الاوروبي 37%، الولايات المتحدة الامريكية 19% ومعها كندا 3% واليابان 0,83%[2].

سجلت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في بداية 2007 ارقاما قياسية قدرت ب 1833 مليار دولار وبمعدل نمو تجاوز 30%، غير انه ومع نهاية السنة تراجع معدل نمو هذه التدفقات حيث قدرت ب 23% وقدرت ب 1697% مليار دولار سنة 2008 بسبب الازمة المالية العالمية وب 1114 مليار دولار سنة 2009[3].

فيمل يخص الدول العربية، فقد شهدت تدفقات لاستثمار الاجنبي المباشر تطورا ملحوظا خلال الفترة (1995_2000)، حيث بلغت في المتوسط 4,15 مليار دولار، وذلك بسبب القفزة النوعية التي عرفتها السعودية، غير انها انخفضت سنتي 1999 و 2000 لتصل الى 2,49 و 2,62 مليار دولار خلال الفترة (2001_2009). اما خلال الفترة 2010_2015، فقد شهد الاتجاه العام لتدفقات

[1]–المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الاستثمار الاجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، 2004، ص4.

[2]–وسيلة بوراس، مساهمة الاقطاب التكنولوجية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2020، ص160.

[3]–بيوض محمد العيد، تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة بين تونس, الجزائر والمغرب، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2011،ص 13.

الاستثمار الاجنبي المباشر نحو الدول العربية تراجعا حيث انخفضت ب 37,4% سنة 2011، ثم في سنوات 2013, 2014 و2015 وذلك بسبب الاحداث الامنية والتطورات السياسية التي عرفتها الساحة العربية[1].

ثانيا: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر:

- ❖ يتمثل الاستثمار الاجنبي المباشر في تملك المستثمر الاجنبي لجزء من الاستثمارات ، او كلها في مشروع معين في دولة خارج دولة الاقامة، مع قيامه بالمشاركة او السيطرة الكاملة على الادارة والتنظيم وتسير العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والعولمة في كلا الاتجاهين ،حيث يؤثر كل منهما في الاخر.[2]
- ❖ الاستثمار الاجنبي المباشر هو حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد اخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الاجنبي10بالمئة او اكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الاعمال، ومن عدد الاصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.[3]
- ❖ يعبر الاستثمار الاجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي عن: ذلك النوع من انواع الاستثمارات الدولي الذي يعكس هدف حصول مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علامة طويلة الاجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة الى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارة المؤسسة.[4]
- ❖ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية:(OCDE) يعرفه على انه تشغيل لراس المال عبر

---

[1]–عبد الحق طير، محمد قويدري و بولرباح غريب، جاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر، نظرة جغرافية قطاعية مع الاشارة الى حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، جوان 2017، ص150.

[2]–عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان والاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا– فرع قطر، الدار الجامعية،2002/2003، ص 41.

[3]–اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، 2005/2004 ،ص 19.

[4]–عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، ص 251.

حدود الدول شريطة ان يملك المستثمر على الاقل 10 بالمئة من الاسهم ذات الحق في التصويت في المشروع، سواء كان هذا المشروع جديدا او عاملا وقائما بالفعل.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا اعطاء تعريف حول الاستثمار الاجنبي المباشر ويتمثل في: ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو عملية يتم من خلالها انتقال رؤوس الاموال من بلد الى اخر من اجل تحقيق منفعة دائمة ويديرها المستثمر الاجنبي من خلال امتلاكه لراس المال بشكل جزئي او كلي .

ثالثا: خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر

_ الاستثمار الاجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال امثل لما يستعمل من موارد حيث لا يقوم المستثمر الاجنبي على استثمار امواله وخبراته في الدولة المضيفة الا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة البدائل المتاحة.

_ له امكانية ضمان الرقابة والسلطة اتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الادارة والمشاركة في وضع الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة[2].

_ يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الموفورات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتوحيده.

_ يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر اهم وسيلة لخلق مناصب العمل، والعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والعمالة تتم بالتعقيد حيث تتوفر قدرة الاستثمار الاجنبي المباشر على وحدات انتاج جديدة، يكون خلق مناصب العمل اكبر من حالة الاقتناء او الاندماج في مؤسسة قائمة، الا ان الشيء المؤكد بالنسبة للعمل هو ان الاستثمار الاجنبي المباشر اثر على اعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وانتاجيته، وليس على الحجم الاجمالي للعمل ضمن اقتصاد ما[3].

_ يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية، اذ لا تترتب اية التزامات بالدفع على عاتق

---

[1]–اسماء ابو بكر، امينة مرابط، محددات استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دفاتر MECAS ،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، العدد الاول، 2020، ص382.

[2]–علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص232.

[3] –قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص252.

الدولة، كما يتميز عنه كل القروض التجارية والمساعدات الائتمانية الرسمية، التي اصبحت شديدة الشروط، في ان تحويل الارباح المترتبة عليه ترتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق الاستثمار، بينما لا يوجد اي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات المرتبطة بها[1].

المطلب الثالث: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

تعتبر الاستثمارات الاجنبية المباشرة من وجهة نظر الشركات الاجنبية، بمثابة طريقة تسعى من خلالها الى تعظيم ارباحها وغزو الاسواق العالمية، وهي تنطوي على التملك الجزئي او المطلق للطرف الاجنبي لمشروع الاستثمار، وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم الاستثمار الاجنبي المباشر الى ما يلي:

أولا: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي

تعتبر الاستثمارات المملوكة بالكامل للطرف الاجنبي شكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر الاكثر تفضيلا بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، تتمثل في مشاريع انتاج او تسويق سلعة او خدمة بالدولة المضيفة ويسيطر الطرف الاجنبي عليها، غير ان هذه الاستثمارات تكون ذات درجة مخاطرة اعلى بالنسبة لهذه الشركات وذلك لأنها قد تتعرض الى التمييز لصالح الشركات المحلية. اما بالنسبة للدول المضيفة فقد يمثل الاستثمار المملوك بالكامل لطرف الاجنبي فرصة ايجابية حيث انه قد يساهم في نقل التكنولوجيا خاصة في حالة المشاريع الكبرى، كما انها يمكن ان تكون محل تخوف من قبلها وقد تفرض حكومات هده الدول عراقيل امام الاستثمار المملوك بالكامل لطرف اجنبي بسبب تخوفها من التبعية الاقتصادية له واحتمال سيادة الاحتكار لأسواقها خاصة في الدول النامية.[2]

ثانيا: الاستثمار الاجنبي المشترك

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر مشتركا اذا اشترك فيه طرفان او اكثر من دولتين مختلفتين ويمكن ان يشتركا في راس المال او الادارة او من حيث الخبرة و التكنولوجيا وحتى براءات الاختراع[3] .

[1]– حسن المهران، الاستثمار الاجنبي المباشر امكانية تطوير في ضوء التطورات المحلية والاقليمية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد01، 2000، ص7.

[2]–وسيلة بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[3]– حامد هاني الضمور، التسويق الدولي، الجامعة الاردنية، عمان، 1999، ص60.

الاستثمار الاجنبي المشترك من اكثر الاشكال شيوعا في الدول النامية حيث تتوزع الملكية بين المستثمر الاجنبي ومستثمر وطني عمومي او خاص، وبالتالي فهو يشاركه في اتخاذ القرارات.

وقد ظهر نتيجة لموجة التأميم التي قامت بها الدول النامية حيث كان القطاع العام يشارك المستثمر الاجنبي في ملكية المشاريع خاصة تلك التي تحتل اهمية استراتيجية في الاقتصاد الوطني [1]، كما ان هذه المشاريع تساعد كلا الطرفين على تحقيق اهدافهما والاستفادة من الميزات النسبية للطرف الاخر، فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلية وباللوائح والروتين الحكومي ، والشركاء الاجانب يقدمون تكنولوجيا والخبرة الفنية في جميع المجالات[2].

غير ان من عيوب الاستثمارات الاجنبية المشتركة هو ان بعض الشركات كبيرة الحجم ترفض اقامة مشاريع مشتركة مع المستثمرين المحليين بغرض حماية مزاياها التنافسية، كما انه في حالة عدم توفر الشريك المحلي على القدرات التقنية والادارية و المالية فان ذلك يحول دون استفادته من إيجابيات هذا الاستثمار، كما ان احتمال تعارض مصالح الطرفين الاجنبي والمحلي يؤدي الى حدوث منازعات تؤثر سلبا على قيام المشروع [3].

ثالثا: مشاريع التجميع:

تكون هذه المشاريع على شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الاجنبي (عام او خاص) حيث يقوم هذا الاخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتوج معين لتجميعها كي تصبح منتوجا نهائيا تام الصنع، وفي بعض الحالات وخاصة في الدول النامية يقوم الطرف الاجنبي بتقييم الخبرة او المعرفة اللازمة والمتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد متفق عليه[4]. وفي هذا الخصوص تجدر الاشارة الى ان مشروعات التجميع قد تأخذ

[1]–وسيلة بوراس، مرجع سبق ذكره ، ص 138.

[2]–نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 37.

[3]–وسيلة بوراس، جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الصين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، 2013/2012، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص6 7 .

[4]–محمد بن مريم، محمد جعفر واخرون، دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال افريقيا، دراسة قياسية باستخدام نموذج PANEL-ARDL خلال الفترة 1990–2017، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 02، 2020، ص27.

شكل الاستثمار المشترك او شكل التملك المطلق للمستثمر الاجنبي، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر بالجديد نسبيا بفضل ما يحققه من تقدم في التكنولوجيا[1].

رابعا: الاستثمار في المناطق الحرة

وهو الاستثمار الذي يهدف الى انشاء مناطق حرة من اجل اقامة فروع للصناعات التصديرية، وتعد العلاقة التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات المحلية في الدول المضيفة من عمليات التجارة الخارجية، اذ لا يخضع الاستثمار لقوانين الدولة المضيفة ويخضع لقوانين خاصة حيث تعفى الاستثمارات في المناطق الحرة من جميع الرسوم والضرائب والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي، ونشير هنا الى ان المنتجات ضمن نطاق المناطق الحرة يكون هدفها النتاج الموجه للتصدير[2].

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر

توجد العديد من النظريات التي حاولت تفسير الاستثمار الاجنبي المباشر حيث لم ترتكز هذه النظريات واقعيا على اسس موحدة بل تعددت هذه الاسس، ولقد كشف الفكر الاقتصادي عبر تطوره عن العديد من نظريات الاستثمار، والتي ماهي في الحقيقة الا عبارة عن العوامل المفسرة لدالة الاستثمار ، وسنحاول في هذا المبحث عرض النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

يفترض الكلاسيك ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع ، غير ان هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الاجنبية ومن وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث ان الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة ؛[3]

[1]–مصطفى سلامة، النظام الدولي للتجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2006، ص274.

[2]–عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2016، ص185.

[3]–عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2001 ص 14.

وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن الى عدد من المبررات ويمكن تلخيصها في الاتي:[1]

- ❖ صغر حجم رؤوس الاموال الاجنبية المتدفقة الى الدول المضيفة، بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا نوع من الاستثمارات.
- ❖ تميل الشركات متعددة الجنسيات الى تحويل اكبر قدر ممكن من الارباح المتولدة عن عملياتها (الى دولة الام) بدلا من اعادة استثمارها في الدول المضيفة.
- ❖ قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- ❖ ان ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي الى خلق انماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لاتتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- ❖ قد يترتب وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين افراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من اجور مرتفعة بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.
- ❖ ان وجود الشركات الاجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال:

أ- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة اجنبية.

ب- خلق التبعية الاقتصادية او الاعتماد على الدول / الدولة الام للشركات الاجنبية.

ج- قد تمارس الشركات الاجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط على الاحزاب السياسية في الدول المضيفة.

د- يترتب على أ، ب، ج خلق التبعية السياسية.

بالرغم من الافكار التي طرحتها هذه النظرية الا ان هناك العديد من الانتقادات الموجهة لها، واهمها:[2]

[1]-عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية 2003، 367-368.

[2]-فارس فضيل، اهمية الاستثمار الاجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005/2004، ص66-67.

- ❖ تفترض عدم امكانية انتقال عناصر الانتاج بين الدول، لكن الواقع العملي يشير عكس ذلك خاصة راس المال؛
- ❖ اعتبرت النظرية الكلاسيكية ان الميزة النسبية ثابتة، والواقع العملي يثبت عكس ذلك، فقد تتمتع دولة ما حاليا بميزة نسبية ومستقبلا يحتمل ان تفقدها؛
- ❖ عدم تمكنها من تقدير نسبة التبادل الدولي الى جانب اغفالها لنفقات النقل؛
- ❖ برزت واقعيا كنظرية مفسرة لكيفية قيام التبادل الدولي ولم تجسد لتفسير الاستثمار المباشر الاجنبي.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية

تعتبر النظرية النيوكلاسيكية ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ماهي الا تحركات لرؤوس الاموال بين الدول، وتنشا هذه التحركات نتيجة الاختلافات في اسعار الفائدة بين الدول، حيث تتحرك رؤوس الاموال من الدول ذات العائد المنخفض الى الدول ذات العائد المرتفع مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة[1]، والسبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج هو ندرة راس المال بالخارج، ولهذا فان انتاج راس المال (اي العائد) سيكون مرتفع ، في ظل ظروف المنافسة الكاملة ، فان انتاجية راس المال تمثل العامل الوحيد الذي يحدد معدل العائد على راس المال . [2]

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، حيث يرتبط عدد العمال بالعرض والطلب على العمل، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة، ومن اهمها: التجانس التام في عنصر العمل بحرية انتقال اليد العاملة، العلم التام بأحوال السوق فضلا عن المرونة التامة للأجور، وان حجم اليد العاملة مرتبط بالأجر الحقيقي الذي يقيس معدل الاجر الاسمي مقارنة بالمستوى العام للأسعار.

ومن هذا المنطلق فان زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل مما يؤدي الى انخفاض الاجر الحقيقي، ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتتحقق

[1]–اميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

[2]–رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر 2007، ص38.

العمالة الكاملة؛ وطبقا لذلك، فان التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما بتعادل طلب كلى مع العرض الكلي في كافة الاسواق، وكل بطالة عند هذا الاجر فهي ارادية، وقد يحدث اختلال بين هيكل الانتاج (العرض الكي) وهيكل الانفاق (الطلب الكلي) الا ان التغيرات في اسعار سواء كانت في اسواق السلع ام في اسواق خدمات عوامل الانتاج كفيلة بتصحيح هذا الاختلال بما فيه اختلال سوق العمل، ولذا اوصى النيو كلاسيك بضرورة توافر مرونة الاجور خاصة في الاتجاه النزولي كشرط اساسي لتحقيق هدف العمالة الكاملة، ومن ثم اختفاء البطالة الاجبارية.[1]

لكن هذه النظرية تعرضت لعدة انتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- ❖ لم تميز هذه النظرية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وغير مباشر، والنظرية بتحليلها تعامل الاستثمار الاجنبي المباشر من منطق راس المال المالي، ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر كقائمة لا تتضمن راس المال فقط، بل وايضا التكنولوجيا والمهارة والادارة؛
- ❖ لم تستطع النظرية ان تشرح قيام الاستثمار الاجنبي المباشر بين دولتين في نفس الوقت، كما لم تقدم تفسيرا لتفضيل قيام الشركات بالاستثمار في الخارج بدل التصدير ؛
- ❖ افترضت هذه النظرية وجود المنافسة الكاملة، وهي حالة غير محققة في كل الظروف.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة

النظرية الحديثة تعارض وجهة النظر التقليدية بشان جدوى الاستثمارات الاجنبية (وبصفة خاصة المباشرة منها) لدفع عجلة التنمية الشاملة في الدول النامية، فعلى عكس ما تفترضه النظرية التقليدية تفترض النظرية الحديثة ان الاستثمارات الاجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار فهي ليست بمثابة مباراة من طرف واحد وانما هي مباراة من طرف خاص،[3]

[1]–مسعودي زكرياء، تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل–دراسة تحليلية– اطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة،2019/2018، ص 30.

[2]–نورية عبد محمد، اثر الاستثمار الاجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي –دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخلج العربي للمدة 1992–2010، جامعة سانت كليمنتس 2012، ص53.

[3]–عبد السلام ابو قحف، ادارة الاعمال الدولية، الدار الجامعية،2001/2000، بيروت، ص37.

ويمكن عرض عدة نظريات لتفسير الحديث للاستثمار الاجنبي المباشر اهمها:

1.نظرية عدم كمال الاسواق:

ظهرت هذه النظرية سنة 1960 من طرف الاقتصادي الكندي ستيفن هايمر STIPHANE HYMER وتقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في اسواق الدول النامية، بالإضافة الى نقص العرض من السلع فيها. كما ان الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الاجنبية في مجالات الانشطة الاقتصادية او الانتاجية المختلفة ،اي ان توافر بعض القدرات او جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات (توافر الموارد المالية، التكنولوجي المهارات الادارية .. الخ) بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر احد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات لعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا او انتاجيا او ماليا او اداريا...الخ سيمثل احد المحفزات الاساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار او ممارسة اي انشطة انتاجية او تسويقية في الدول النامية، ويرى هود وينج في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الاسواق الاجنبية، فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير او التحكم في السوق، يتفق كل من باري وكفيز مع هود وينج في هذا الخصوص، فالاستثمارات الاجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا او امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة او المطلقة لدى الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيرتها الوطنية في الدول المضيفة.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بان رحيل الشركات متعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة في الاسواق الوطنية بالدول الام واتجاهها للاستثمار يمكن ان يحدث في كل او بعض الحالات التالية:[1]

- ❖ حالة وجود اختلافات جوهرية في منتجات الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركات الوطنية؛
- ❖ توافر مهارات ادارية وتسويقية وانتاجية متميزة لدى شركات متعددة الجنسيات؛
- ❖ كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الانتاج بحجم كبير وتفوقها تكنولوجيا؛

[1]-عبد السلام ابو قحف، بحوث التسويق والتسويق الدولي، الدار الجامعة الجديدة، 2004، الاسكندرية ، ص197-198

❖ تشدد اجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة والذي ينشا عنها صعوبة التصدير لهذه الدول وقيامها بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسيات كوسيلة لجذب رؤوس الاموال الاجنبية.

2. نظرية دورة حياة المنتوج: ظهرت هذه النظرية على يد ريموند فرنون سنة 1966، والذي اعطى اول تفسير لتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الامريكية العاملة في مجال الصناعات التحويلية للاستثمار في اوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يرى صاحب النظرية ان هناك اربع مراحل لدورة حياة المنتوجات هي: الابتكار، التوسع، النضج، والانخفاض[1]،

ويمكن عرض هذه المراحل في الشكل التالي:[2]

الشكل رقم01: مراحل دورة حياة المنتوج

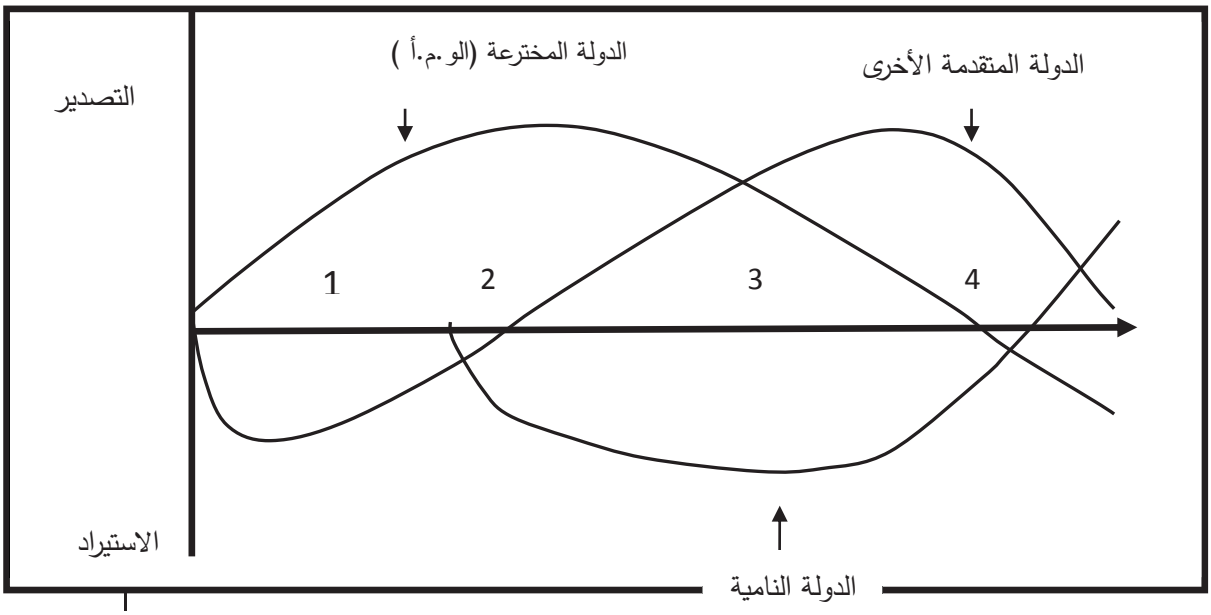

المصدر: عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 401.

❖ **مرحلة الابتكار:** في هذه المرحلة يطرح المنتج في السوق من طرف الشركات العاملة في

[1]-Vintiladenisia , foreign direct investment theories : an overview of the main FDI Theories , op-cit, p&106.

[2]-فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص74-75.

الولايات المتحدة الامريكية (الدول المخترعة) ونظرا لشروط الابتكار التي تتمتع بها الشركات الامريكية من قدرات تكنولوجية وتسويقية ويد عاملة مؤهلة وقدرة على تغطية نفقات البحث والتطوير تقوم هذه الشركات بطرح وبيع منتجات جديدة في السوق الامريكية وتصدير كمية قليلة الى الدول المتقدمة الاخرى التي لم تستطع شركاتها بعد انتاج نفس المنتجات بسبب التباين التكنولوجي.

- **مرحلة التوسع الحقيقي:** في هذه المرحلة تسعى الشركات الامريكية المخترعة الى تعظيم ارباحها في اسرع وقت ممكن من خلال توسيع عمليات التصدير لأسواق الدول المتقدمة الاخرى واسواق بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع، كل هذا يؤدي الى زيادة الانتاج من جهة وتقليل التكاليف والتحكم في الاسعار التي تسمح لها بتغطية نفقات التسويق من جهة ثانية.
- **مرحلة النضج:** في هذه المرحلة تستطيع الدول المتقدمة الاخرى امتلاك التكنولوجيا المستخدمة في عملية الانتاج ما يجعلها قادرة على انتاج المنتوج محليا والتوقف عن استيراده من الدول المخترعة، الا ان صادرات هذه الاخيرة تعرف نوعا من الاستقرار نتيجة لزيادة الطلب على المنتوج من طرف الدول النامية ذات الدخل المتوسط.
- **مرحلة شيوع التكنولوجيا:** ان قيام كل من الدول المتقدمة والدول المخترعة بتصدير المنتوج الى الدول النامية يؤدي الى اشتداد حدة المنافسة بينهما، وفي ظل توفر عناصر الانتاج بتكاليف منخفضة في الدول النامية مقارنة مع باقي الدول تندفع الشركات في الدول المخترعة الى توطين انتاجها في الدول النامية عن طريق الاستثمار المباشر ما يجعلها قادرة على انتاج المنتوج بأسعار منخفضة وتصديره الى كل من الدول المتقدمة والمخترعة.

3. نظرية توزيع المخاطر:

ركز كوهين 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح اسباب حدوث الاستثمار الاجنبي المباشر، فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملة انتاج سلع جديدة والولوج الى اسواق جديدة، او تقليد منتجات الشركات الاخرى (بينيت 1996) اكد كوهين على ان اسلوبه يحتوي على قدرة شرح قوية لأسباب حدوث الاستثمار الاجنبي المباشر، فعلى سبيل المثال ، فان هذه النظرية قادرة على شرح اسباب قيام

الشركات الكبرى باستثمار في الخارج. وذلك نظرا لان الشركات الكبرى تواجه خطر اكبر كما انها تشرح حالة حدوث الاستثمار المباشر من كلا الدولتين كما لو قامت انجلترا باستثمار في امريكا وقيام امريكا باستثمار في انجلترا، فوفقا لنظرية توزيع المخاطر، الشركات تستمر بالخارج وذلك بغرض زيادة ارباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة "بعدم وضع البض في ثلة واحدة" ، فربما تقوم الشركة بعملية التوزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث ان اقتصاداتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض او مع اقتصاد الدولة الام، وقد اجرى لكليج 1989 استبيان على الرؤساء التنفيذيين ل 193شركة في 15 دولة من دول اوروبا الغربية، اكد هؤلاء التنفيذيين على ان التوزيع الدولي للمخاطر من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر اساسي لاستمرار نمو شركاتهم.[1]

4.نظرية الميزة النسبية:

هذه النظرية تعرف ايضا بالمدرسة اليابانية روادها هما (كوجيما وأوزاوا) وقد عنيت بتحليل اركان النظرية الى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية و تجمع النظرية بين الادوات الجزئية مثل القدرات و الاصول المعنوية للشركة ومثل التميز التكنولوجي وكذلك الادوات الكلية مثل السياسات التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وتؤكد المدرسة على ان السوق غير قادر على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن كوجيما على ان الاستثمارات الامريكية ماهي الا بديل لتجارة في حين ان الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، فالهيكل الصناعي للاستثمار الاجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الاخرى . فالاختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية المتخصصة التي يتم صبها، والمواصفات المتعلقة بالموقع للاستمارات المباشرة اليابانية ، فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدولة المضيفة من قوى عمل ومهارات استثنائية ونظام انتاجي قوي.[2]

[1]–رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص، 47 48.

[2]– مرجع سابق ، ص 58.

المبحث الثالث: الاثار الناجمة عن الاستثمار الاجنبي المباشر

ان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يقتصر فقط كونه شكل من اشكال اقتحام الاسواق، بل هو حركة من حركات رؤوس الاموال الدولية التي تجري في شكل تدفقات بين من يجسدها ومن يستقبلها، وينتج عن الاستثمار الاجنبي المباشر العديد من الاثار الايجابية والسلبية على حد سواء، التي بإمكانها ان تمس الاقتصاد الكلي للبلد المضيف او تمس الاستثمار المحلي بمنافسته والحلول محله.

المطلب الأول: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول المضيفة:

أولا: ايجابيات الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول المضيفة:

_ يمكن من سد الفجوة الادخارية، اي تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي الى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي[1]؛

_ زيادة حجم المشاريع يؤدي الى اشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة (زيادة القدرة الانتاجية)؛

_ يمكن ان توفر مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر عملات اجنبية للدول النامية من خلال اقامة مشروعات انتاجية يتاح انتاجها لأغراض التصدير، او تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الاجنبية لتمويل واردات جديدة، يمكن ان تساهم في زيادة القدرة الانتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في اقامة مشاريع جديدة او توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الانتاجية[2]؛

_ تحسين ميزان المدفوعات وذلك بتطوير الصادرات وتخفيض حجم الواردات[3]؛

_ يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد غير مكلف مقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، وهذا ما يؤكد ان الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة بديلة تخص عملية تمويل الاستثمارات

---

[1]–عبد السلام ابو قحف، مرجع سبق ذكره، ص366.

[2]–فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع،2004، ص175.

[3]–حمدي عبد الحارث البختونجي، العلاقات العامة في الدول النامية، مصر، 2000، ص286.

بالنسبة للدول المضيفة التي اصبحت تشكو حدة المديونية المتفاقمة دون دفع الاعباء الثابتة للمؤسسات المالية الدولية المقرضة[1]؛

_ للاستثمار الاجنبي المباشر امتدادات تسويقية دولية عالمية، فهي من جهة تضمن تصريف ما يتم انتاجه، وذلك بتوسيع السوق المحلية واقتحام اسواق اخرى، ومن جهة اخرى ضبط وابرام علاقات دولية ومن ثم جلب تدفقات اكبر للاستثمارات[2]؛

_ يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة لنشر التقنيات الجديدة وكذا الاصول غير المادية كالمهارات التنظيمية التي تتميز بها الشركات الاجنبية[3]؛

ثانيا: سلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول المضيفة:

بالرغم من المزايا التي يقدمها الاستثمار الاجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، الا انه يواجه العديد من الانتقادات والسلبيات ونذكر منها ما يلي:

_ عدم قدرة الدولة المضيفة على الاطلاع على الاسرار الصناعية وطرق التسيير الحديثة و التكنولوجيا عند السماح بقيام مشروعات اجنبية؛

_ زيادة حدة البطالة عوضا عن تخفيفها، وذلك جراء المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الاجنبي المباشر التي احيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات، هذا من جهة، ومن جهة اخرى قد تكون التكنولوجيا المصطحبة كثيفة الرأسمال وقليلة العمالة؛

_ عدم توفر الدولة المضيفة على القدرات الفنية والادارية والمالية التي تكون شرطا لقيام المشاريع؛ تخشى الدولة المضيفة من اخطار التنمية الاقتصادية والاحتكار والمنافسة العالية التي لا تكون المؤسسات المحلية اهلا لها، الامر الذي تكون له اثارا سلبية على المستوى المحلي والدولي[4]؛

---

[1]–عبد السلام ابو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[2]-نفس المرجع السابق، ص426.

[3]–مشتاق باركر، الاستثمار الاجنبي المباشر وتجربة الشرق الاوسط، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، الرياض 1990، العدد 09، ص136.

[4]-Picciotto Bérénice, L'investissement vers les nouveaux attirants d'Europe centrale et orientale, ed : groupent d'étude et de recherche, notre Europe, N°24, France, 2003.

_ تدفق الاستثمار الاجنبي للدول المضيفة قد يؤدي الى عرقلة الصناعات المحلية، وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدي حتما في المستقبل القريب الى انهيارها وزوالها؛ يمكن للاستثمار الاجنبي المباشر ان يكون عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية الى الخارج، وكذا خروج الاموال في شكل ارباح وعوائد على المدى المتوسط والطويل، وهذا ما يؤدي الى اختلال ميزان المدفوعات؛

_ تركيز نشاط معظم الشركات الاستثمارية في المجالات وتداول السلع والخدمات دون اي تطور يذكر في المجالات الاخرى، ويعود السبب الى البحث على الربح السريع مما يؤدي كل هذا الى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية الاجنبية في اقامة المشاريع التنموية الحقيقة؛

_ ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية؛ عندما تلجأ هذه الاخيرة الى منح المزايا والاعفاءات الضريبية، وقدر صندوق النقد الدولي ان حوالي 10% من ايرادات الميزانية لبعض الدول المضيفة قد تقل بسبب المزايا الضريبية من اجل تشجيع الاستثمار[1]؛

المطلب الثاني: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على الشركات الاجنبية

أولا: ايجابيات الاستثمار الاجنبي المباشر على الشركات الاجنبية

_ توافر الحرية الكاملة في الادارة والتحكم في النشاط الانتاجي وسياسات الاعمال المرتبطة بمختلف اوجه النشاط الوظيفي للشركة، وهذا ما يسمح لها باستغلال ميزتها التنافسية كاملة؛

_ تعظيم حجم الارباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الانتاج في الدول المضيفة؛
_ تسهيلات الحصول على مختلف الضمانات والحصول على القروض والمواد الخام المحلية او المستوردة والاجراءات البيروقراطية؛

_ الحصول على الامتيازات الاغرائية التي تقدمها الدول المضيفة والمتمثلة على سبيل المثال في الامتيازات الضريبية والجمركية، وهذا ما يسمح يقينا بتذليل العراقيل ومختلف العقبات التي تعيق تجسيد الاستثمارات؛

[1]–نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص487.

_ استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة وخاصة منها الدول النامية ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصاداتها؛

_ ضمان واستغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة في الدول المضيفة؛

_ يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على المشكلات الناجمة عن الاشكال الاخرى للاستثمار الاجنبي مثل: التراخيص والتوكيلات والاستثمار المشترك وعقود الدارة وغيرها؛

_ عودة رؤوس الاموال على المدى المتوسط او الطويل على شكل عوائد وارباح؛

_ المساهمة في خلق مزايا تسويقية للمؤسسة عن طريق تواجدها في السوق المحلي وقربها من المستهلك النهائي؛

ثانيا: سلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر على الشركات الاجنبية

للاستثمار الاجنبي المباشر انتقادات وسلبيات عديدة فيما يخص الشركات الاجنبية، نذكر منها مايلي[1]:

_ الحاجة الى موارد ادارية ورأسمالية ضخمة فضلا عن زيادة درجة الخطورة بزيادة راس المال المتدفق؛

_ احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في رأسمال المشروع الاستثماري؛

_ القيود الصارمة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التوظيف او التصدير او عند تحويل الارباح منها الى الدولة الام للاستثمار الاجنبي المباشر؛
_ قد تلجأ الشركات الاجنبية الى استعمال التهديد بالغلق او نقل المؤسسات اثناء المفاوضات المتعلقة بشروط العمل؛

[1]– عبد السلام ابو قحف، مرجع سبق ذكره، ص483–485.

_ الاخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية و الجبرية، عمليات المصادرة، التأميم والتي تنجم من عدم الاستقرار السياسي والسياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة؛

_ الانخفاض في القدرات المالية والفنية للدولة المضيفة قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق اهدافه الطويلة والقصيرة والمتوسطة الاجل؛

_ قد يكون الاستثمار خارج الدولة الام له اثر سلبي في خلق فرص العمل وخفض فرص التصدير.

خلاصة الفصل

مما سبق يمكن القول ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بتدفق رؤوس الاموال من الدول المصدرة لهذه الاموال الى الدول المضيفة لها على المدى الطويل وتعطي صاحبها حق التملك والادارة والرقابة على المشروع الاستثماري، مما جعله يكون مطلب للعديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، بالرغم من الانتقادات الموجهة للاستثمارات الاجنبية والتعارض بين كل من النظريات الكلاسيكية والمعاصرة.

كما انه يحوي العديد من الاثار الايجابية التي لا يمكن الاستغناء عنها الا انه على الدول المضيفة للاستثمارات الاجنبية ان تأخذ بعين الاعتبار السلبيات التي تترتب عن هذا النوع من الاستثمارات .

الفصل الثاني:

مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد:

المبحث الاول: عموميات حول مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الثاني: المؤشرات الكمية لتقييم مناخ الاستثمار

المبحث الثالث: المؤشرات النوعية لتقييم مناخ الاستثمار

خلاصة الفصل

تمهيد:

تتطلب زيادة حجم الاستثمارات خاصة الوطنية واستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة تهيئة الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، القانونية والتنظيمية المشجعة للمستثمرين ويطلق على كل هذه الشروط بشكل عام بالمناخ الاستثماري الذي يعتبر احد اهم العوامل المؤثرة في قدرة مختلف الدول على تنمية استثماراتها المحلية والعامة وعادة ما ينصرف اهتمام الحكومات الى تهيئة مناخ الاستثماري في جزئه المتعلق بالمستثمرين الاجانب، ذلك ان الجزء الاخر المتعلق بالمحليين يكون متضمن اليا وباستمرار في مختلف السياسات التي تضعها الحكومة.

وللمناخ الاستثماري عدة متغيرات ومؤشرات تحيط بالمشروع وتؤثر بقراراته لكنها تخرج عن سيطرته وسنقوم في هذا الفصل بالتعرف على مناخ الاستثمار من خلال التطرق الى اهم مفاهيم مناخ الاستثمار ومبادئه والاهمية التي يحظى بها وايضا المحددات وسياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، ثم تحدثنا في المبحث الثاني والثالث على اهم المؤشرات الكمية و النوعية التي يتم تزود المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات.

المبحث الاول: عموميات حول مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر

تطور مفهوم مناخ الاستثماري تدريجيا حتى اصبح يشمل على العديد من العوامل منها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، القانونية والتنظيمية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية الي الترويج للفرص الاستثمارية لأنها من اهم العوامل المؤثرة في قدرة مختلف الدول على تنمية استثماراتها المحلية والعامة والوصول الى الاشباع الكامل من جميع النواحي وبالتالي تحقيق المطلوب من الاستثمارات المقامة فيه من جهة، وجذب الاستثمارات الاجنبية من جهة اخرى.

المطلب الاول: مفهوم مناخ الاستثمار

اولا: تعريف مناخ الاستثمار

يقصد بالمناخ الاستثماري منظومة من التغيرات التي تصنع البيئة المناسبة لاستقبال وتوطين راس المال الاجنبي وتنظيم تدفقه، وهو يخص الجهة المستقبلة اي هو الطرف الاخر المقابل للمحددات التي تحكم الدول المانحة، وهذا يعني ان القرار الاستثماري ليس مقتصرا على استراتيجية الاستثمار لطرف واحد بل هو نتاج محددات تخص الدول المانحة ومناخ استثماري يخص الدول المضيفة.

وضمن هذا الاطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين او المستثمرين الاجانب ، بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني.[1]

كما يمكن تعريف المناخ الاستثماري : بوصفه مفهوما شاملا ينصف الى مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تقوم فيه العملية الاستثمارية وتأثير ذلك على الاوضاع والظروف سلبا او ايجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها وهي تشمل الاوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الاوضاع القانونية والتنظيمات الادارية.[2]

[1]–اسامة كردي، افاق وضمانات الاستثمارات العربية الاوروبية، بيروت، مركز الدراسات العربي الاوروبي،2001، ص 288.

[2]–اميرة حسب الله ، مرجع سبق ذكره، ص 34.

ويعرف ايضا على انه مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجيعه في توجيه استثماره الى بلد دون اخر، ويبدو ان المناخ الاستثماري لا يقتصر على الحدود الاقتصادية بل يتجاوزها الى الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة السائدة في البلد المعني، حيث تتداخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكل وحدة واحدة لا يمكن التغاضي عنها في مجمل الوضع الاستثماري و الاقتصادي للبلدان المضيفة .[1]

وتعرفه المنظمة العربية لضمان الاستثمار على انه: يمثل مجموعة الاوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة الى حد كبير الا انه امكن حصر اهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي:[2]

المجموعة الاولى

1. تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي؛
2. حرية تحويل الارباح والاستثمار للخارج؛
3. استقرار سعر العملة المحلية؛
4. سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

المجموعة الثانية

1. امكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار؛
2. الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية؛
3. وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.

المجموعة الثالثة

1. توفر شريك محلي من القطر المضيف؛

[1]–ماجد احمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2]–ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية بحوث الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 31، 2009، ص 55.

2. حرية التنقل؛
3. حرية التصدير؛
4. توفر فرص استثمارية.

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن: المناخ الاستثماري هو مجموعة الظروف الطبيعية، السياسية، الاقتصادية ، القانونية والاجتماعية التي تؤثر على قرارات المستثمر فيما يخص الاستثمارات في الدول المضيفة وعلى نجاح المشروع الاستثماري، تتفاعل هذه الظروف والمتغيرات فيما بينها لتولد اوضاعا جديدة يمكن ان تساهم في جذب الاستثمارات او تؤدي الى تنفيرها.

ثانيا: المبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري

يتطلب المناخ الاستثماري توافر عدة شروط نذكر منها:[1]

- **شرط الشفافية والتناسق:** تقنين نظام او شبكة المعلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى قانون الاستثمار بالإضافة الى انشاء جهاز او هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات ويجب على نظام ترقية الاستثمارات ان يتضمن مبدأ حرية الاستثمار وعدم التمييز.
- **شرط الحركية:** يتعلق اساسا براس المال ويستلزم مبدئين مبدأ الية او تلقائية التحويل ومبدأ حرية الدخول الى سوق العملات الاجنبية.
- **شرط الاستقرار:** بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار من جهة اخرى.

ثالثا: اهمية مناخ الاستثمار

يعد مناخ الاستثمار حاجة ملحة للاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء اذ ان حاجة الاقتصاديات النامية لراس المال والخبرة الفنية تقابلها حاجة الاقتصاديات المتقدمة الى اسواق تستثمر فيها رؤوس الاموال الفائضة لديها الا ان تدفق الاستثمار الاجنبي لا يمكن ان يتحقق دون ايجاد مناخ

[1]–عسلي نور الدين، بن محاد سمير، دور مناخ الاستثماري في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تحليلية لتجربة تركيا، مداخلة في الملتقى وطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 6 ديسمبر 2017، ص2.

استثماري ملائم، بحيث يمارس فيه هذا النشاط بعيدا عن الخشية والتردد وتقتضي عملية توفير هذا المناخ بداية تحديد المعوقات التي يمكن ان تؤدي الى تحجيم الاستثمار وانكماشه بهدف ازالتها او التخفيف من حدتها، ثم البحث عن الضمانات القانونية والاقتصادية الازمة لتشغيل الاستثمار، ذلك ان وجود مناخ استثمار جيد من شانه تشجيع القطاع الخاص الوطني والاجنبي بشركاته ومؤسساته التي تقوم بالاستثمار وتخلق بالتالي فرص عمل جيدة وتحسن مستوى انتاجية مما يؤدي الى زيادة معدل النمو وتحقيق التنمية الشاملة. [1]

المطلب الثاني: محددات مناخ الاستثمار

1. **الجانب السياسي:**

- **النظام السياسي:** حيث ان نوع النظام السياسي يحدد توجهات الحكومة وانظمتها الاقتصادية والقانونية ومدى تدخلها في السوق، ففي حالة انتهاج الدولة للنظام الديموقراطي فان الاوضاع تتميز بالوضوح والالتزام بالقوانين واحترام الحقوق، مما يوفر نوعا من الامان لراس المال الاجنبي، اما في حالة النظام الديكتاتوري فان القرارات السياسية تكون انفرادية، ولا يوجد تطبيق لقوانين محددة ولا احترام للحقوق مما يعرض راس المال الاجنبي للخطر[2].
- **الاستقرار السياسي:** يشير الاستقرار السياسي الى مدى ثبات السياسات التي تتبعها الدولة، اي عدم وجود تغييرات كبيرة في الجهاز الحكومي، لان ذلك يؤدي الى تغير الأيديولوجيات وبالتالي السياسات والقرارات السياسية. ويقاس بمؤشرات عديدة اهمها درجة التماسك الاجتماعي، من خلال الاضطرابات المدنية او النشاطات الارهابية او الحروب الاهلية[3].
- **العلاقات الدولية:** وتتمثل في علاقة الدولة المضيفة بالدول الاخرى، فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عاملا لجذب الاستثمار الاجنبي لتلك الدول باستخدام مناهج تحضيرية، فكل هذه المؤشرات تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري للدول المستثمرة[4].

2. **الجانب الاقتصادي:**

---

[1]–صبيحي شهناز، مناخ الاستثمار في الجزائر –دراسة تحليلية تقييمية– المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ، ص180.

[2]– نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص91.

[3]– مصطفى كامل، عبد الغني حامد، ادارة الاعمال الدولية، مؤسسة الورد للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص48.

[4]– مصطفاي نبيلة، الاستثمار الاجنبي المباشر وفعاليته في اقتصاد البلد المضيف حالة الجزائر للفترة 1970–2014، اطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2020/2019، ص91.

هناك عدة متغيرات اقتصادية تعتبر مهمة في مناخ الاستثمار وتشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى اداء الاقتصاد في الدولة المضيفة ومن اهمها:

- **خصائص السوق المحلي:** يعتبر سوق البلد المضيف عاملا مهما في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، ويتمثل حجم السوق المحلي في حجم الثروة في المجتمع والقوة الشرائية للأفراد واحتمالات نموها. ويتم قياسها من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان، ويبين مدى قدرة الشركة على تصريف منتجاتها في البلد المضيف خاصة بالنسبة الى الاستثمار الذي يهدف الى خدمة السوق المحلي، غير ان هذا العامل يصبح غير مهم اذا كانت الشركة الاجنبية تتبع استراتيجية عمودية اي انها تقوم بإنتاج جزئي في البلد المضيف وتصديره فيما بعد. كما ان انضمام الدولة لاتحاد اقتصادي يشجع على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بما انه يؤدي الى كبر حجم السوق بفضل وجود مبدأ حرية التبادل التجاري بين الدول المكونة للاتحاد[1].
- **الانفتاح الاقتصادي:** كلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كلما كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار، حيث يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي واتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط تدفقات رؤوس الاموال والسلع الى الداخل والخارج، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد، ويستدل على درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات الى الناتج القومي، حيث كلما ارتفعت النسبة دلت على ارتفاع درجة الانفتاح التجاري، ويستدل ايضا بنسبة الصادرات الى الناتج القومي حيث كلما كانت كبيرة دلت على جاذبية الاقتصاد القومي والعكس[2].
- **سعر الصرف:** بينت بعض الدراسات ان المستثمرين يتوجهون نحو الدول التي يحدث تخفيض في قيمة عملتها، حيث ان انخفاض قيمة العملة يؤدي الى تقليص التكاليف مقارنة بالدولة الام مما يجعل المشروع اكثر ربحية للمستثمر.

وتعتبر عملية تخفيض سعر العملة استراتيجية تتبعها الدول لجذب الاستثمار الاجنبي، ويتوقف اثر

[1]– وسيلة بوراس، مرجع سبق ذكره، ص ص 162 163.

[2]– عمر يحياوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص ص 8 9.

تغيرات سعر الصرف على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر على انه اذا كان يهدف الى خدمة السوق المحلية فان ارتفاع سعر الصرف يشجع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، والعكس اذا كان هدفه اعادة التصدير.

- **البنية التحتية المناسبة:** تؤثر البنية التحتية بشدة على مناخ الاستثمار السائد في الدولة المضيفة، والتي تتمثل في الهياكل الضرورية لقيام الاعمال كوسائل الاتصال بكل انواعها الحديثة وذات الكفاءة العالية والمواصلات وشبكات النقل والمطارات والموانئ، حيث تساهم في تخفيض التكاليف للمستثمر خاصة بين فروع الشركة في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الام، وتكاليف الاستيراد والتوزيع وتوفر سرعة الاتصال بين فروع الشركة. كما تتمثل البنية التحتية في البيئة الادارية الملائمة لتسهيل الاجراءات الخاصة بقيام الاعمال.
- **وفرة الموارد الطبيعية والبشرية:** ان توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وامكانية تصنيعها تمثل عاملا مهما من عوامل الاستثمار، مثل الموارد الطاقوية كالبترول والغاز، والمياه والمعادن او حتى المناخ الملائم، بحيث يشجع هذا الشركات على الاستثمار في اقليم البلد المضيف مما يساعدها على تخفيض تكاليفها عن طريق الانتاج في نفس الموقع، وهذا العامل محفز اكثر في الدول النامية الغنية بالموارد. اما بالنسبة للموارد البشرية فيقصد بها توفر اليد العاملة الرخيصة التي تحفز الاجانب على الاستثمار في الاقليم وذلك في حالة الصناعات كثيفة العمل غير المؤهل والاستثمارات التي تهدف الى تخفيض تكلفة الانتاج، وايضا توفر اليد العاملة المؤهلة التي تخص الصناعات عالية التقنية وذات الكفاءة العالية.

3. **الجانب القانوني:** تتمثل المحددات القانونية في الانظمة القانونية الحاكمة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدولة المضيفة، من حيث التحفيزات والتسهيلات في اجراءات الاستثمار ومدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية والقوانين التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار، وكذلك الطريقة التي يتم بها تطبيق هاته القوانين ومدى شفافيتها.

- **النظام القانوني:** ان تشريعات وقوانين الاستثمار وطنية كانت ام دولية، تقوم بدور مهم في توفير الحماية القانونية والضمان الكافي لدفع المستثمر الاجنبي الى استثمار امواله وخبرته الفنية والعلمية في الدول الاخرى، بشكل لا يؤدي الى الاضرار بالاقتصاد الوطني للدولة

المستقطبة للاستثمار[1]. ويتمثل هذا في وجود نظام قضائي ومؤسسة مستقلة قادرة على حل النزاعات وتوفير الحماية القانونية والضمان الكافي لرؤوس الاموال في الدولة، وايضا قادر على تنفيذ القوانين دون التباطؤ في اجراءات التقاضي، مع توفير ضمانات لحماية المستثمرين الاجانب من مخاطر التأميم والمصادرة والمعاملة التفضيلية بينهم وبين المستثمرين المحليين.

- **التحفيزات الضريبية:** من اجل ضمان جاذبية الاطار التشريعي لابد من منح امتيازات للمستثمرين الاجانب تهدف الى تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة او مناطق معينة مثل الاعفاءات الجمركية على بعض الواردات او الاعفاءات الضريبية على الارباح.
- **الشفافية:** وتتمثل في وضوح القوانين والتشريعات وتوفر المعلومات، اضافة الى غياب الفساد والرشوة وغيرها من مظاهر الشفافية التي تعمل على تحسين مناخ الاستثمار.

4. الجانب الاجتماعي والثقافي:

البيئة الاجتماعية: تشمل محددات الاستثمار على المستوى الاجتماعي عوامل عديدة من بينها: الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة وقوانين العمل السارية التي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة اجراءات التعامل معها وتشغيلها، وكذلك مستوى ثقة المستهلكين وغيرها من العوامل ذات صلة بالصحة العاملة ومعايير السلامة، والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والمحروقات وغيرها[2].

خصائص السكان: تعتبر دراسة خصائص السكان واحدة من اهم المتغيرات، وتعالج من خلال عدة جوانب اهمها العدد، الذي يعتبر مهما خاصة في حالة السلع الرخيصة والبسيطة حيث كلما كان عدد السكان كبيرا فهو في صالح المستثمر، كذلك فهو يؤثر على مدى توافر العمالة وعلى حجم الانفاق العام او من حيث نسبة المواليد والوفيات، كما يتم الاهتمام بتركيبتهم الجنسية او العمرية او حجم العائلات وحتى توزيهم الجغرافي من اجل تجزئة السوق الى فئات متجانسة، فمثلا اذا كانت فئة الاطفال كبيرة فان ذلك يعني زيادة الطلب على سلع الاطفال والتعليم وغيرها.

[1]– دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص80.

[2]–المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار، العدد الفصلي الاول، 2011، ص 10.

الثقافة: هي التركيبة المكونة من القيم والمبادئ والمعتقدات والمواقف والاعراف والتقاليد المنقولة من جيل الى جيل، والتي توضح نظرة الفرد الى العالم المحيط به وتحكم سلوكياته فيه، وتختلف الثقافات من بلد الى اخر وحتى داخل البلد الواحد، ويهتم المستثمر بدراستها لأنها تؤثر على استجابة المستهلكين للمنتجات الجديدة وتمكن من تحديد هيكل السلع ذات الاستهلاك الواسع، كما ان مدى قابلية المجتمع لتقبل الثقافات الجديدة يسمح بتحديد الاستراتيجية المناسبة التي تتبعها المؤسسة المستثمرة عند دخولها لسوق اجنبي معين. وبهذا فالثقافة تؤثر على النشاط التسويقي للمؤسسة المستثمرة من جهة سواء ما تعلق بالمنتج المقدم او سياسة الاسعار والترويج المتبعة، ومن جهة اخرى تحكم مجمل علاقاتها مع المؤسسات المتواجدة في البلد المعني وطرق التفاوض مع المستهلكين، بالإضافة الى الممارسة الادارية في حال توظيف عمال محليين او التعامل مع ادارات اخرى. كما انا تعرف المستثمر على الروابط الثقافية مع الدول المجاورة مثل الروابط التاريخية او الدينية او اللغوية ان وجدت يعد عاملا مهما يمكنه من تحديد الموقع المناسب لتوطين استثماره.

مستوى التعليم: ينال مستوى التعليم في المجتمع اهتماما كبيرا من قبل المستثمر لدى دراسته مناخ الاعمال، ذلك لأنه يعتبر معيارا في تحديد طبقات المجتمع، كما ان المستوى التعليمي المرتفع يساهم في تغيير انماط حياة المستهلكين وبناء ثقافة قابلة للتغيير، ويجعل المستهلكين اكثر وعيا تجاه المنتجات الجديدة خاصة التكنولوجية، بالإضافة الى انه يساعد على زيادة تكوين العمالة الماهرة والمتخصصة كما ونوعا.[1]

المطلب الثالث: سياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

ترتبط تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة بمدى جودة التدابير واستقرار الاوضاع المختلفة المشكلة للمناخ الاستثماري لجعله مناسبا واكثر جاذبية، وسنذكرها فيما يلي:

اولا: الاوضاع السياسية الاجتماعية والثقافية:

بالنسبة للأوضاع السياسية والامنية فيعتبر الاستقرار السياسي والامني عاملا رئيسيا الذي يلعب دورا مهما في عدم اثارة مخاوف الشركات والمستثمرين الاجانب، وذلك يشتمل على استقرار النظام السياسي

[1]–يحي مصلة، مرجع سبق ذكره ، ص73.

من توفير دولة القانون وتوفير الامن والاستقرار، والاوضع الامني والطمأنينة وتوفير حماية احسن للمستثمرين، اما فيما يخص الاوضاع الاجتماعية والثقافية فهو ما يعرف بعامل نوعية الحياة في الدول المضيفة، وهذه النوعية تتمثل في: نمط المعيشة، نظم التعليم ومستوياته (امي، متعلم...)، نمط الاستهلاك، معدلات النمو السكاني، الوضع الاجتماعي من فقر وبطالة، عادات وتقاليد، اللغات المستخدمة، الدين، التاريخ، المعالم الوطنية...الخ

ويمثل هذا المحور اهتمام كل الشركات الاجنبية بخصوص قرار الاستثمار من عدمه.

ومن اجل هذا على الدول المضيفة ان تبدي اهتمامها بتطوير وتحسين الوضعية الاجتماعية والثقافية لتحرير اكثر لوسائل الاعلام وتعميم التعليم ومحاربة الفقر والبطالة وتعزيز القدرة الشرائية[1]

ثانيا: الاوضاع الاقتصادية والمالية

والاستقرار الاقتصادي يتحقق عن طريق حدوث التوازنات في الاقتصاد الكلي وتوفر الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، ويتجلى من خلال التوازن في الميزانية العامة وميزان المدفوعات وسعر الصرف، والتحكم في معدلات التضخم والفائدة بالضافة الى استقرار السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومة، والمتمثلة في السياسات الاستثمارية والتجارية والضريبة ، كما يساعد في تحسين مناخ الاستثمار انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي والعمل وفق مبادئ السوق من حرية الملكية والمبادرة اما الاستقرار المالي يتجلى من خلال تقديم تخفيضات ضريبة او اعفاءات جمركية كلية او على المواد الاولية او توفير قروض بمعدلات تفضيلية، وكذلك الضمانات المتعلقة بتحويل الارباح او تعويض القروض.[2]

ثالثا: الاوضاع القانونية

[1]– بوشمال عبد الرؤوف، التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، ص ص 91 92.

[2]– يحي مصلة، تقيم مدى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في الفترة 1995–2015،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، العدد17،2017، ص ص 211 212.

يتطلب مناخ الاستثمار الجيد تشريعات كافية متوافقة ومتناسقة مع بعضها البعض، وتتميز بالوضوح والبساطة وتكرس عدم التمييز بين المتعاملين المحليين والاجانب في الاطار التشريعي والتنظيمي المناسب يؤدي الى تقليل المخاطر وزيادة ثقة المستثمرين الاجانب، الذين يهتمون بضمان المعاملة العادلة مع المحليين وبقوانين منع مصادرة الملكية او التأميم والتعويضات في حالة وقوعهما، اضافة الى حق اللجوء الى التحكيم الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

رابعا: الشفافية

ويقصد بها الوضوح التام بالنسبة لعملية اتخاذ القرار الاستثماري، من جانب اقتصاد السوق يقصد بها ان شروط المنافسة في السوق موجودة وعادلة وليس هناك اي تمييز بين المتعاملين الاقتصاديين، ففي حالة وجود شفافية اي افصاح وتسهيل كبيرين للحصول عليها في حالة غياب الشفافية.

ونشير فقط الى انه يجب ان يشتمل اصلاح مناخ الاستثمار على كل الجوانب السابقة ولو بالتدريج لان النقص المسجل في احد جوانبه لا يمكن تعويضه بجانب اخر ، فمثلا ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلد ما غير كاف في ظل عدم توفر التشريعات والتنظيمات الشفافة.

ونظرا لان كل دول العالم اصبحت تتسابق من اجل توفير المناخ المناسب فان الاختلاف بينها سوف تحدده خصوصيات البلد او جزئيات فقط تمكنه من تحقيق ميزة تنافسية في مناخه وتجعله اكثر جاذبية.[1]

المبحث الثاني: المؤشرات الكمية لتقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر

تقوم مؤسسة الاستثمار الاجنبي المباشر بتقييم مناخ الاعمال اما باستعمال امكاناتها الخاصة او بالاعتماد على مكاتب دراسات خارجية من خلال عدة مؤشرات من بينها المؤشرات الكمية التي تؤثر على القرار الاستثماري وعلى حجم الاستثمار حيث تؤثر هذه المؤشرات في استقرار البيئة الاقتصادية الكلية.

المطلب الاول: مؤشرات البيئة الاقتصادية

[1]– يحي مصلة، مرجع سابق، ص212.

اولا: مؤشر النمو الاقتصادي

غالبا ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الانتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي عليه ذلك من امكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي وما يقتضي اليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الانتاج والانتاجية، كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي احد اهم انواع المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الاجنبي المباشر ويقاس بالتغير السنوي في الناتج المحلي ويعبر عن هذا التغير بنسبة مئوية انطلاقا من الفارق بين السنة الماضية والسنة الحالية، ويمكن ان يكون هذا التغيير ايجابيا اذا تحقق نمو اقتصادي والعكس صحيح وعادة يتم اخذ معدل نمو عدة سنوات من اجل تجنب الوقوع في التغيرات العارضة والظرفية.[1]

ثانيا: معدل التضخم

توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية، فقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو اقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة اساسا عن تحرير الاسعار التي كانت تحدد اداريا وقيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية[2] ولمعدلات التضخم تأثيرا مباشر على سياسات التسعير وحجم الارباح وبالتالي التأثير على حركة راس المال، كما تؤثر على تكاليف الانتاج التي تحظى بأهمية كبيرة من قبل الشركات متعددة الجنسيات وهذه ترغب دائما في استقرار الاسعار بالدول المضيفة.

ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10% سنويا، واذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية او الاجنبية. وبالإضافة الى ذلك فان التضخم يشوه النمط الاستثماري وهذا باتجاه المستثمرين الى الانشطة قصيرة الاجل وينفرون من الاستثمارات طويلة الاجل.[3]

ثالثا: سياسة التوازن الخارجي

---

[1]– http://www.Startimes.com/?t=1251993، تم الاطلاع عليه 2021/05/30، على الساعة 11:15.

[2]–ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[3]–جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2014–2015 ص 61.

عادة ما يتم اللجوء الى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر بالاعتماد على قياس نسبة الحساب الجاري من الناتج الاجمالي المحلي، اذ تعتبر هذه النسبة من اهم هذه المؤشرات التي يعتمد عليها في معرفة مدى الاستقرار الاقتصادي لبلد ما [1]ويحدد هذا المؤشر وضعية البلد مع العالم الخارجي ويحسب عن طريق تقدير نسبة العجز او الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من الناتج المحلي الاجمالي للبلد، وبذلك فهو يلخص تطورات سعر حيث ان العجز في الميزان التجاري يؤدي الى انخفاض قيمة عملة البلد وما ينتج عنه من ارتفاع في قيمة الواردات وانخفاض في قيمة الصادرات والعكس في حالة الفائض.[2]

رابعا: الانفتاح الاقتصادي على الخارج

اعتبر الانفتاح الاقتصادي واحد من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي وقد استخدم على نطاق واسع لتحرير التجارة، واعتماد الدول على مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تهدف الى اعطاء ديناميكية اكبر لآليات السوق وتشجيع المبادرة الخاصة وذلك عن طريق تحرير الاسعار والتجارة الخارجية والتخفيف من الاعباء الجباية مع تخلي الدولة على بعض الانشطة التنافسية لفائدة القطاع الخاص وادخال التحسينات على الانظمة النقدية والمالية، ويستخدم مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير لمؤشر الانفتاح الاقتصادي.[3]

المطلب الثاني: مؤشرات البنية التحتية

هي مجموعة من التي تستخدم لتوفير الخدمات الاساسية التي يحتاجها المجتمع ولا يستطيع التخلي عنها، ولها انعكاسات اجتماعية واقتصادية كبيرة، وان اي اختلال يصيبها يعني ارتفاع معاناة المجتمع بشكل كبير، كونها تكون في المجتمع كالزيت بالنسبة للعجلة حيث تجعل حركته اكثر انسيابية واكبر سرعة واقصر وقت واقل كلفة.

---

[1]–فاروق سحنون، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجيستر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص72.

[2]–محجوبة بوصبع، دور الادارة العمومية في تحسين مناخ الاعمال دراسة حالة الجزائر 2014–1999، مذكرة ماستر، جامعة مسيلة، 2013–2014، ص 58.

[3]– نور الدين بربار، فاطمة الزهر بوغاري، واخرون، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1970–2012)، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص 158.

حيث تشمل البنية التحتية شبكات مياه الشرب والري، وانظمة الصرف الصحي التي تحسن الصحة، والطرق والجسور التي توفر الوصول الى الاسواق، والمطارات التي تقرب المسافات بين الدول وتقتصر الوقت، بالإضافة الى محطات الطاقة الكهربائية التي تضيء المنازل وتوفر الطاقة للصناعة، وشبكات الانترنت والهاتف المحمول والتي تساعد في انتشار الاتصالات وشيوعها، ولا تقتصر على هذه فحسب بل تذهب الى ابعد من ذلك لتشمل المدارس والجامعات والمستشفيات وغيرها.

وبهذا الصدد قال رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس : " لا تقتصر البنية التحتية القادرة على الصمود على الطرق او الجسور او محاطات توليد الطاقة الكهربائية وحدها. انما تتعلق ايضا بالبشر والاسر والمجتمعات المحلية الذين تشكل هذه البنية التحتية الجيدة شريان حياة لهم لينعموا بصحة وتعليم افضل وسبل عيش افضل، ان الاستثمار في البنية التحتية قادرة على الصمود يتيح فرصا اقتصادية للناس".

وتكمن اهميتها في الاثار التي تتركها على البلد بشكل عام والاقتصاد بشكل خاص وبالتحديد مسالة النمو الاقتصادي وتوليد الفرص، لانعكاسها بشكل واضح على الاستقرار الاقتصادي دون تقدم ملموس في جودة البنية التحتية فضلا عن وجودها في بداية الامر.

فأطلق البنك الدولي تقريره تحت عنوان "شريان الحياة: فرصة البنية التحتية المرنة" في 2019/06/1 للدلالة على اهميتها ويعدها جوهرة الحياة وركيزة سبل كسب العيش، ويمكنها تحسين عمل المدارس والمستشفيات ومؤسسات الاعمال والصناعة وكذلك فرص الحصول على الوظائف وتحقيق الرخاء كما يقول رئيس مجموعة البنك الدولي.[1]

المطلب الثالث: مؤشر الموارد البشرية

ان المؤسسات الاجنبية لا تستطيع ان تنشط بمعزل عن المحيط التجاري والصناعي للدول المضيفة، فالمستثمرون الخواص والاجانب في حاجة الى دعم خاص بالإضافة الى وجود اسواق لرؤوس الاموال ومؤسسات بنكية فعالة، اضافة الى منشآت قاعدية تكنولوجية وبشرية، تحظى بالاهتمام والعناية في برامج الدول المضيفة.

[1]– https://m.annabaa.org/arabic/economicarticles/20056، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/06/01 على الساعة 01:45.

فيمكن للدول النامية الاستفادة من عمليات التجميع في مرحلتها النهائية مثلا، على اساس توفر العمالة المتميزة بالكفاءة من ناحية التكلفة وشبه المهارة ومرافق تجهيز الصادرات تتسم بالكفاءة، اما في الانشطة الاخرى فقد تتطلب تسهيلات الانتاج سلاسل توريد محلية اكثر تطورا وتجمعا لليد العاملة الماهرة، والتفاعل الوثيق مع الشركات الاخرى و المؤسسات المنتجة للمعارف على مسافة قريبة .

وقد تتطلب بعض الانشطة مهارات متخصصة " مثل المحاسبة " وتتطلب الوظائف ذات القيمة الرفيعة مثل: البحث الانمائي او المقار الاقليمية خاصة مهارات ومؤسسات متقدمة، فتكوين الموارد البشرية ضروري من اجل الاسراع بالنمو والانتاجية، فالاستثمار في التعليم يسمح باكتساب كفاءات عالية المستوى التي تزيد من الفعالية الى جانب وجود تقنيات حديثة.[1]

واصبحت المؤسسات تتبنى استراتيجية تطوير لمواردها البشرية (تطوير اجتماعي) وملائمتها وتوفيقها مع استراتيجيتيها الاقتصادية وهو ما يجب ان تأخذه المؤسسات بعين الاعتبار عند صياغة اهدافها الاستراتيجية، فالهياكل والافراد تعطي افضليات ومزايا تنافسية عندما تأخذ بعين الاعتبار مواردها وبالأخص مواردها البشرية مع توجهها الاستراتيجي حسب المقاربة المبنية على الموارد، الكفاءات ، المعرفة فلا تكفي الخطط والانظمة والسياسات والاجراءات التي تحدد مهام الافراد وتنفيذهم لوظائف المؤسسة ما لم يؤخذ بعين الاعتبار استعداداتهم وقدراتهم وكفاءتهم، ومستوى مهاراتهم ومعارفهم واهدافهم الشخصية التي تتماشى مع اهداف الشركة وتساهم في تحسين دائهم واداء المؤسسة. كما يدل مؤشر الموارد البشرية على ان الافراد العاملين يتمتعون بالقابليات والتي تؤدي الى انجاز الاداء التنظيمي.[2]

المبحث الثالث: المؤشرات النوعية لتقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر

[1]–هالة بوعون، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر تونس خلال الفترة (2008–2012)، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2013/2012، ص 53.

[2]– يوسف حجيم الطائي مؤيد عبد الحسين الفضل واخرون، ادارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي متكامل، الطبعة الاولى، الوراق للتوزيع والنشر، عمان 2006، ص 37.

حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين بالمعلومات القيمة التي تساعدهم في اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة، من خلال تهيئة وتطوير عدد من المؤشرات بالرغم من ان هذه المؤشرات لم تصل لمرحلة الدقة الكاملة والثبات الا انها تسمح بمعرفة وضع كل دولة.

المطلب الاول: مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر التنمية البشرية

اولا: مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر هذا المؤشر عن معهد هيرتاج مع صحيفة وال ستريت منذ عام 1995م لغرض قياس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس درجة تحسنها بمرور السنوات في مجال الحرية الاقتصادية، ويستند هذا المؤشر الى عشرة مؤشرات فرعية تشمل كل من :[1]

- ❖ السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية، ووجود حواجز غير جمركية)؛
- ❖ السياسة الضريبية (معدل الضريبة على الافراد والشركات)؛
- ❖ حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد؛
- ❖ السياسة النقدية (معدل التضخم)؛
- ❖ حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة؛
- ❖ وضع القطاع المصرفي والتمويل؛
- ❖ مستوى الاجور ؛
- ❖ حماية حقوق الملكية الفردية؛
- ❖ التشريعات والاجراءات الادارية ومستوى البيروقراطية؛
- ❖ انشطة السوق السوداء.

يصنف مؤشر الحرية الاقتصادية الدول الى اربعة اصناف:

[1]– عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، الجزائر، ص ص 104 105.

الحرية الاقتصادية الكاملة: تكون من 1 واقل من 2؛

الحرية الاقتصادية شبه كاملة: تكون أكبر من 2 واقل من 3؛

الحرية الاقتصادية ضعيفة: تكون أكبر من3 واقل من 4؛

انعدام الحرية الاقتصادية: تكون أكبر من 4 واقل من 5.

وتعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الفكرية، وتوفير مجالات لحرية الاختبار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والابداع كما تعني غياب الاكراه في عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات باستثناء مستلزمات حماية المصلحة العامة، ويعطي مؤشر الحرية الاقتصادية صورة عامة عن مناخ الاستثمار في الدول المضيفة، لأنه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الادارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومستوى سيادة القانون.

ثانيا: مؤشر التنمية البشرية

قام بإصداره برنامج الامم المتحدة الانمائي، ويعتبر اداة هامة لقياس توجهات التنمية البشرية في العالم وهو مؤشر مركب يقيس ما تم تحقيقه في الدولة لجهة التنمية البشرية (الصحة والتعليم ونصيب الفرد من الناتج)، يتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على اساس متوسط ثلاث مكونات هي:[1]

- ❖ طول العمر: يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ويتراوح في حديه الادنى والاقصى مابين 25سنة و85 سنة ؛
- ❖ المعرفة: تقاس بمعدل الامية ويتراوح ما بين 0% و100% ؛
- ❖ مستوى المعيشة: ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و40000 دولار؛

كلما ارتفع دليل المؤشر كلما ذل ذلك على زيادة الاهتمام بالتنمية البشرية فاذا كانت قيمته0.80 فاكثر فان ذلك يدل على ان مستوى التنمية البشرية مرتفع، اما اذا كانت قيمته محصورة بين 0.50 و 0.79

[1]– شلغوم محند عميروش، مرجع سابق، ص ص 107 108.

فان ذلك يدل على ان مستوى التنمية البشرية متوسط، ويكون منخفض اذا سجل قيمة اقل من 0.50. ويستخدم هذا المؤشر من قبل صاني القرار والمنظمات الغير حكومية وقطع الاعلام كوسيلة لتحديد السياسات الاكثر جدوى لتعزيز التنمية المستندة الى الانسان اذ يعتبر الانسان اساس التنمية المستدامة وليس فقط السياسات الاقتصادية كما يستفاد منه لتبيان الفوارق داخل الدولة وبين المناطق والمجموعات العرفية المختلفة كي تتخذ السياسات اللازمة لتصحيح الخلل.

المطلب الثاني: مؤشر سهولة اداء الاعمال ومؤشر التنافسية العالمي

اولا: مؤشر سهولة اداء الاعمال

يصدر مؤشر سهولة اداء الاعمال عن سلسة تقارير ممارسة انشطة الاعمال الصادرة عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004، والذي يهدف الى توفير موضوعي لفهم طبيعة البيئة الاجرائية لأنشطة الاعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف انحاء العالم، وذلك عبر قياس اثر عملية وضع اللوائح والاجراءات الحكومية على انشطة الاعمال التجارية، من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية الشاملة للمقارنة بين بيانات اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الاعمال فيما بين البلدان وعبر الزمن، ويتيح التقرير مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية والتشريعات المنظمة لأنشطة الاعمال وتأثيرها على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم على مدى دورة حياتها وانفاذها في 189 بلدا، ويشجع التقرير على المنافسة نحو زيادة كفاءة الاجراءات الحكومية، ويتيح معايير قابلة للقياس من اجل الاصلاح ويشكل مصدرا للمستثمرين والمسؤولين والأكاديميين وغيرهم من الراغبين في الوقوف على اخر التطورات في مناخ الاعمال لكل بلد.[1]

ويتكون المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تتمثل في:

[1]– مروة كرامة، حدة رايس، دراسة تحليلية تقييمية لوضعية الامارات العربية المتحدة في مؤشر سهولة اداء الاعمال خلال الفترة 2008–2018، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد1، ص 215.

الجدول رقم01 :المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة اداء الاعمال

المؤشر الفرعي	طرق قياسه وتقييمه
مؤشر تأسيس المشروع	عدد الاجراءات اللازمة لإتمام العملية، المدة الزمنية التي تستغرقها والتكلفة؛ الحد الادنى من راس المال لبدء المشروع.
مؤشر استخراج التراخيص	عدد الاجراءات الازمة لإتمام العملية والمدة الزمنية المستغرقة في ذلك؛ التكلفة كنسبة من الدخل القومي.
مؤشر توظيف العمالة	مؤشر صعوبة التوظيف؛ مؤشر صرامة ساعات العمل؛ مؤشر صعوبة الفصل من العمل وتكلفة ذلك.
مؤشر تسجيل الملكية	عدد الاجراءات الازمة والمدة بالأيام؛ التكلفة كنسبة من الممتلكات.
مؤشر الحصول على الائتمان	مؤشر قوة الحقوق القانونية؛ مؤشر عمق المعلومات الائتمانية؛ تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية.
مؤشر حماية المستثمر	مؤشر مدى الافصاح؛ مؤشر مدى مسؤولية اعضاء مجلس الادارة؛ مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي.

مؤشر دفع الضرائب	عدد مرات الافصاح؛ الوقت اللازم للامتثال لدفع الضرائب ؛ قيمة الضرائب كنسبة من الارباح التجارية.
مؤشر تنفيذ العقود	عدد الاجراءات اللازمة؛ مدة وتكلفة حل النزاعات التجارية.
مؤشر اغلاق المشروع	المدة المستغرقة في تصفية الشركة؛ تكلفة التصفية كنسبة من الاموال بعد التصفية؛ معدل استراد الدين بالنسبة للدائنين.
مؤشر التجارة عبر الحدود	السلع المتبادلة تجاريا؛ مستندات التصدير والاستيراد؛ مدة التصدير والإستيراد؛ تكلفة التصدير والاستيراد.

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير ممارسة انشطة الاعمال 2011 ص 21-40.

ويدل تصنيف الدول في مؤشر سهولة اداء الاعمال على مدى تمتعها ببيئة اعمال مناسبة و جاذبة للاستثمار، حيث تدل القيمة الادنى على بيئة اعمال افضل والعكس صحيح، وقد منحت للمؤشرات الفرعية السابقة الذكر اوزانا متساوية، وتحسب قيمة المؤشر المركب لكل دولة من متوسط النسب المئوية لمؤشراتها الفرعية.[1]

[1]-شلغوم محند عمروش، مرجع سبق ذكره، ص 115

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمي

يصدر مؤشر التنافسية العالمي ضممن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979 عن منتدى الاقتصادي العالمي WORLD ECONOMIC FORUM والذي تطور من خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث اصبح ضمن اهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول وهو اداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الاعمال ويعتبر مؤشر لقياس القدرة التنافسية للدول، وبالتالي تستطيع الاعتماد عليه في بناء سياساتها وكذا انتهاج الاصلاحات الهادفة لزيادة الانتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم.[1]

يعتمد تقرير التنافسية العالمي في تحديد مستوى التنافسية على عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

[1]–رشيد ساطور مريم كباز، دراسة تقييمية للمناخ الاستثماري في الجزائر خلال الفترة2001–2017 ،مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة الجزائر، المجلد6، العدد2 ،2019 ، ص 52.

الشكل 02: المؤشرات التي يعتمدها تقرير التنافسية العالمي

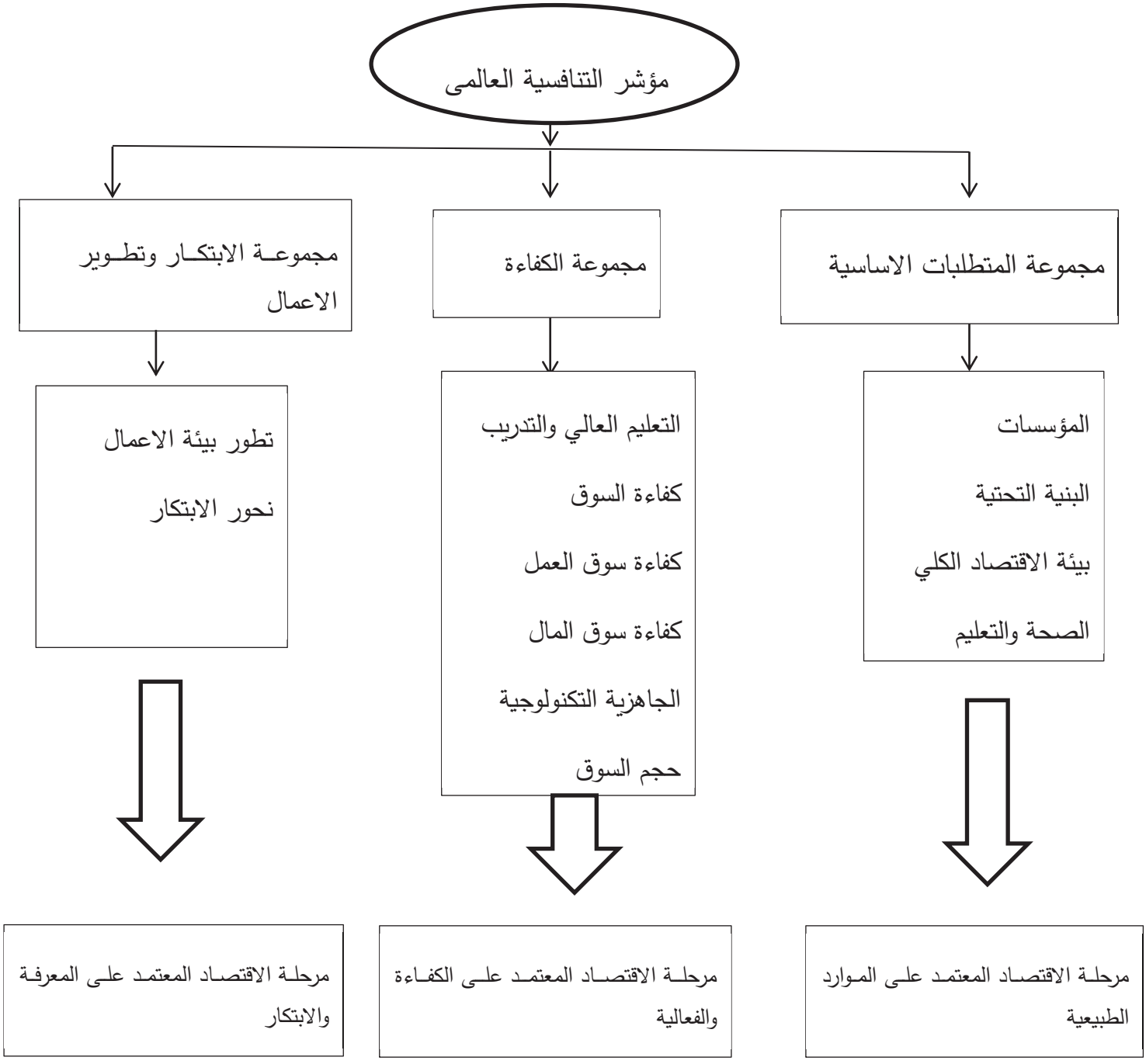

المصدر: تقرير التنافسية لسنة2015 – 2016 ص: 6.

ترتبط درجة تنافسية الدولة بدرجة الاستقرار السياسي، ومدى عمق الممارسة الديمقراطية مع الاستقرار الاقتصادي الكلي. وترتب الدول وفق هذا المؤشر الى دول ذات تنافسية عالية، او ذات تنافسية متوسطة، او ذات تنافسية متدنية. ويظهر هذا المؤشر الدور المحوري للتكنولوجيا المتقدمة و المعلوماتية في مجتمع المعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المطلب الثالث: مؤشرات تقرير المخاطر القطرية

اولا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر هذا المركب شهريا عن مجموعة PALITICAL RISK SERVICES منذ عام 1980م لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية تتمثل في:[1]

- ❖ مؤشر تقييم المخاطر السياسية: يندرج فيه اثنى عشر متغير هي درجة استقرار الحكومة، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار ، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور المؤسسة العسكرية في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرفية ، مصداقية الممارسات الديمقراطية ونوعيتها.
- ❖ مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية: يندرج فيه خمسة متغيرات وتتمثل في : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ، معدل التضخم، نسبة العجز او فائض الميزانية الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي.
- ❖ مؤشر تقييم المخاطر المالية: يندرج فيه خمس متغيرات هي: نسبة الدين الخارجي الى اجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري الى اجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الاشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف. وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر ويقسم المؤشر الدول الى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة كما هو موضح فيما يلي:

[1]– مروة كرامة، انعكاسات الازمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الاقتصاديات العربية – دراسة حالة بعض الدول العربية – اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ،2019 ، ص ص 113 114.

من صفر الى 49.4 نقطة ⟵ درجة المخاطرة مرتفعة جدا.

من 50الى 59.5 نقطة ⟵ درجة المخاطرة مرتفعة

من 60 الى 69.5 نقطة ⟵ درجة المخاطرة معتدلة

من 70 الى 79.5 نقطة ⟵ درجة المخاطرة منخفضة

من 80 الى 100 نقطة ⟵ درجة مخاطرة منخفضة جدا.

ثانيا: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية COFACE

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الاجل للشركات العاملة في هذه الدول ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية لشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة اداء الاعمال والسجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق، ويغطي المؤشر 165 دولة من بينها 19 دولة عربية ويستند الى مجموعة من المتغيرات الفرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية ومخاطر نقص العملة الصعبة وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية ومخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب هروب رؤوس اموال ضخمة للخارج ومخاطر الازمات النمطية في القطاع المصرفي والمخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى وتصنف الدول وفق هذا المؤشر الى مجموعتين رئيسيتين:[1]

- مجموعة الدرجة الاستثماريةَ A: يتفرع الى اربعة فروع من A1 الى A4 حيث تشير:

A1 الى ان البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا وامكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا؛

A2 الى ان احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا حتى في وجود بيئة سياسية اقتصادية اقل استقرار او بروز سجل سداد لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن دولة المصنفة ضمن A1؛

[1]– مروة كرامة، مرجع سبق ذكره ، ص 116.

A3 تشير الى بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة الذي قد يؤدي بسجل السداد المنخفض اصلا لان يصبح اكثر انخفاضا من الفئات السابقة رغم استمرار استبعاد امكانية عدم القدرة على السداد؛

A4 سجل السداد غير المنتظم قد يصبح اسوء حالا مع تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك فان امكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

- ❖ مجموعة درجة المضاربة: وتنقسم هذه المجموعة الى ثلاث مستويات:

B يرجح ان يكون للبيئة الاقتصادية غير المستقرة تأثير اكبر على سجل السداد السيء اصلا؛

C قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب الى تدهور اكبر في سجل السداد السيء اصلا؛

D ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما الى جعل السداد السيء اكثر سوءا.

ثالثا: مؤشر اليورو مني للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورو مني مرتين في السنة (في مارس وسبتمبر) وذلك لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية، ويغطي 185 دولة منها 20 دولة عربية ويتكون من تسعة مؤشرات فرعية ذات اوزان مختلفة وهي:[1]

- ❖ المخاطر السياسية 25%؛
- ❖ الاداء الاقتصادي 25% ؛
- ❖ مؤشر المديونية10%؛
- ❖ وضع الديون المتغيرة 10%؛
- ❖ التقويم الائتماني للقطر 10%؛
- ❖ توافر التمويل المصرفي طويل المدى 5%؛
- ❖ توافر التمويل قصير المدى 5% ؛

[1]– محمد قويدري، ملامح الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض البلدان المغاربية، جامعة الاغواط، الجزائر ، ص 113.

- ❖ توافر الاسواق الرأسمالية 5%؛
- ❖ معدل الخصم عند التنازل5%.

ويشير دليل المؤشر الى انه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية اقل،[1]وكلما ارتفعت نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي او ارتفعت خدمة الدين الى اجمالي الصادرات او نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي، وكذا نسبة الديون المعاد جدولتها الى اجمالي الدين انخفض الرصيد الاجمالي للمؤشر وازدادت مخاطر عدم السداد.

وما يمكن قوله عن هذه المؤشرات انها لم تصل الى مرحلة الدقة الكاملة والثبات، ولا تخلو من الاخطاء لكنها حتما من محسنات القرار اي من الوسائل والادوات التي يأخذها المستثمر الاجنبي في الحسبان للاستفادة من مدلولاتها الهامة، وقد اعطت صورة عامة عن مختلف المتغيرات التي يتكون منها المناخ الاستثمار والواجب التركيز عليها من طرف الدول التي تسعى الى تحسين مناخها الاستثماري لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

[1]–عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره ، ص113.

خلاصة الفصل:

لتحسين مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر وجذبه للمساهمة في عملية التنمية للبلد المضيف يجب جعل العوامل المؤثرة في الاستثمار اكثر تحفيزا، وذلك بالتركيز على العوامل المحفزة واهميتها بالنسبة للمستثمرين، ويكون ذلك من خلال تحسين موقع الدولة في المؤشرات، كمية كانت او نوعية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الاعمال حيث تحتل هذه المؤشرات موقعا اساسيا ضمن مناخ الاستثمار مما يوحي بأهميته عند اتخاذ اي قرار استثماري، وتقوم بإصدارها العديد من الهيئات والمنظمات الدولية ، وتعتبر مرجع لكثير من المستثمرين في تقييم البلدان التي سيوطنون بها استثماراتهم، لذلك تسعى الدول الى استقطاب اكبر قدر ممكن من الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال توفير افضل مناخ استثماري.

الفصل الثالث:

دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي

تمهيد:

المبحث الاول: الاوضاع الاقتصادية في دول المغرب العربي (الجزائر تونس والمغرب)

المبحث الثاني: الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر تونس والمغرب)

المبحث الثالث: الملامح العامة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر تونس والمغرب)

خلاصة الفصل

تمهيد:

بسبب دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تمويل الاقتصاد في الدول النامية، يقتضي تحسين مناخ الاستثمار ووضع قوانين مناسبة، وايجاد هيئات متخصصة ومهتمة بتنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة داخل البلدان النامية، مع تسهيل الاجراءات وتبسيطها والرفع من مستوى الخدمات. ولقد بذلت الجزائر وتونس والمغرب مجهودات معتبرة لتحسين مناخ الاستثمار، وذلك بهدف تفعيل الاستثمار المحلي والاجنبي من خلال اجراءات مست القوانين والتشريعات والهيئات الخاصة بالاستثمار، كما عملت على تحسين الاوضاع السياسية والاجتماعية ومنح مختلف الحوافز والضمانات لجذب المستثمرين الاجانب.

ولتوضيح الصورة اكثر حول بيئة الاستثمار في دول المغرب العربي ومعرفة حجم التدفقات الواردة اليها، قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث حيث سنتطرق في المبحث الاول الى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة حديثا في الدول محل الدراسة، وفي المبحث الثاني عرجنا على الاطار القانوني والحوافز والضمانات الممنوحة من طرف دول المغرب العربي لتحسين مناخ الاستثمار فيها، واخيرا نختم الفصل بالمبحث الثالث والذي ادرجنا فيه احصائيات حول حجم التدفقات الواردة الى الجزائر تونس والمغرب، وتوزيعها القطاعي واهم الدول المستثمرة فيها.

المبحث الاول: الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول المغرب العربي

ان الوضع الاقتصادي للدولة من اهم الشروط الاساسية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر نحوها، وتسعى دول المغرب العربي الى تحسينه رغم المعوقات والصعوبات التي تواجهها، كما للأوضاع الاجتماعية والسياسية اهمية لا تقل عن اهمية الاوضاع الاقتصادية، حيث ان المستثمر الاجنبي ينجذب الى البيئة المستقرة اقتصاديا وايضا اجتماعيا وسياسيا.

المطلب الاول: الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر:

تعتبر الجزائر بلدا ريعيا بامتياز، فهي تحتل المرتبة الخامسة في العالم من حيث مخزون الغاز الطبيعي، والمرتبة 14 من حيث المخزون النفطي، وهي ثاني اكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم وثالث اكبر مصدر للنفط في افريقيا، وتحقق هذه الطاقة الاحفورية للاقتصاد الجزائري عوائد مالية ضخمة، فالاقتصاد الوطني الجزائري يعتمد بنسبة 60% على الجباية البترولية لتمويل التنمية الاقتصادية، وتمثل صادرات النفط حوالي 95% من اجمالي صادرات الجزائر، اما 65% من الايرادات العامة تعتمد على العائدات النفطية في حين يشغل انتاج المحروقات حوالي 40% من اجمالي الناتج المحلي[1] . ومن مميزات الاقتصاد الجزائري صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات اذ افضت التجارب الى تركيز القطاع الخاص على الربح السريع، فتركزت انشطته على التجارة والاعتماد على الاستيراد، وتوقفت حركة التصنيع ولم يتم تطويرها. ويحتل القطاع التجاري المرتبة الاولى متبوعا بقطاع الخدمات الذي يعتبر كأحد اهم النشاطات الاقتصادية في الجزائر. اما الزراعة فتعتبر قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني ولا يزال يلعب دورا هاما، لذلك خصصت الجزائر جزءا كبيرا من مجهوداتها لتكثيف الزراعة، وحصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الاجمالي هي 18,1% وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة في تصدير خشب الفلين بعد اسبانيا والبرتغال، اضافة لهذا الجزائر مصدر مهم لشجر الصنوبر.

[1]–الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي، دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011–2017، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 52، ديسمبر 2019، ص ص 4 5.

لقد تميزت السنوات الاخيرة الماضية بتحديات عديدة في الجزائر، التي عانى اقتصادها من تباطؤ لعامه الخامس على التوالي (2015-2016) وسط الاضطرابات الاجتماعية المطولة والتحولات السياسية الصعبة التي انعكست بالسلب على الاقتصاد الجزائري، حيث تم تقويضه بسبب قلة الاستثمارات الاجنبية والمحلية مع تآكل الاحتياطات الاجنبية التي سببت ضغوطا كبيرة للمسؤولين خاصة بعد انخفاض اسعار النفط الذي يشكل النسبة الاكبر من ايرادات الدولة، وحسب احصائيات البنك الدولي لسنة 2019 فقد بلغ اجمالي الناتج المحلي في الجزائر 171,1 مليار حيث سجل انخفاضا طفيفا عن سنة 2018 والذي قدر فيها ب 175,4 مليار، اما معدل التضخم السنوي في الجزائر فقد تراجع الى مستوى 2% خلال 2019، نزولا من 4,3% خلال 2018. ويساهم القطاع السياحي في الجزائر بنسبة 1,6% من اجمالي الناتج المحلي وهذه النسبة تعتبر ضئيلة جدا بالنظر الى المقومات السياحية التي تحظى بها الجزائر والتي تؤهل القطاع بان يكون رافدا للاقتصاد الجزائر.

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس

معروف عن الاقتصاد التونسي انه كان من اكثر اقتصاديات الدول العربية تنوعا، لاسيما وانه كان قبل عقد من الان يتمتع بزراعات متنوعة وفي مقدمتها الزيتون التونسي ذو الشهرة العالمية، كما تتمتع تونس بصناعات انسجة والبسة وصناعات تحويلية اخرى شكلت ايراداتها آنذاك اكثر من ثلث الانتاج المحلي لتونس، لكن الوضع الاقتصادي دخل في موجة تدهور، ومنذ 2014 تكافح الحكومات التونسية دون جدوى لإعادة تونس الى دورها كوجهة اساسية للاستثمار الدولي، فهي تدرك ان تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر يفاقم اختلال توازن الاقتصاد الكلي، ويؤدي الى تباطؤ عملية التعافي الاقتصادي التي تشتد الحاجة اليها في تونس لخلق فرص العمل، وتخفيف وطأة التشنجات الاجتماعية.

انخفض الناتج المحلي الاجمالي في تونس عام 2018 الى 39,37 مليار دولار بعدما بلغ اعلى قيمة له عام 2014 والتي قدرت ب 47,63 مليار دولار، واسهم تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة عجز الموازنة العامة من 2,6% من اجمالي الناتج المحلي في العام 2010 الى 4,8% في العام 2018، فيما زادت نسبة الدين العام من 44,5% من اجمالي الناتج

المحلي في العام 2013 الى 70% عام 2018، كذلك تدهورت حالة ميزان المدفوعات في تونس، فيما تراجعت بخطى متسارعة قدرة البلاد على توليد ايرادات بالعملات الاجنبية في اعقاب الثورة، يشار ايضا الى انهيار القطاع السياحي بسبب الهجمات الارهابية، حيث وصلت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي التونسي في عام 2019 الى نحو 13,9%، وذلك وفقا للمنظمة العربية للسياحة، فضلا عن زيادة هجرة رؤوس الاموال اديا الى انخفاض حاد في احتياطات العملات الاجنبية، اذ شهدت هبوطا من 9,8% مليار دولار في العام 2010 الى 4,8% مليار دولار في العام 2018 ما مارس ضغوطا على الدينار التونسي، فانخفضت قيمته ما ادى الى ارتفاع معدل التضخم الى 7,8% عام 2018، وكذلك ارتفاع نسبة البطالة الى 15,4% سنة 2018. ويجمع خبراء على ان البيروقراطية معضلة اساسية، حيث تتسم معظم الشركات الحكومية بطابع التراخي في اداء المهام والخدمات، مما يعطل سير المشاريع ويطرد المستثمرين الذين يفضلون دولا اخرى تقدم لهم حوافز.

كما ان الوضع الاجتماعي والسياسي غير المستقر في تونس ساهم في تراجع معدلات نمو الاقتصاد التونسي والهجمات الارهابية التي اثرت على مختلف القطاعات ولاسيما قطاع السياحة، لكن المشكلة تكمن في الوضع الامني وليس فيما يتعلق بالإرهاب فقط، وانما حتى في غلق الطرقات والاحتجاجات العمالية التي تجعل المستثمر ينفر ويفضل مناطق مستقرة.

المطلب الثالث: الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب

يتألف الاقتصاد المغربي من ثلاث قطاعات رئيسية: الزراعة والصناعة والخدمات، يشكل القطاع الزراعي ما يناهز 17% من مجمل اقتصاد المملكة ويشمل الصيد البحري والزراعة التصديرية والفلاحة (كتربية المواشي مثلا). ويساهم الصيد الساحلي من الثروة السمكية بنسبة تقارب 82% من الناتج المحلي الاجمالي للمملكة المغربية، ومن اهم المحاصيل الزراعية لاقتصاد المغرب؛ الحمضيات والفاكهة والزيتون والحبوب (كالقمح والذرة والشعير) وقصب السكر والقطاني، وتعتبر الزراعة مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل الفردي لعدد كبير من سكان المغرب، اذ يعتمد زهاء 40% من اجمالي عدد سكان البلاد بشكل اساسي على هذا القطاع الحيوي الهام، اما الانشطة الصناعية فهي تتوزع على عدة محاور نذكر منها الصناعة

الاستخراجية التي تعنى باستخراج المعادن والمياه والطاقة (كإنتاج الكهرباء وتكرير البترول واستخلاص الزيوت الصخرية والطاقة النفطية ومشتقاتها) والصناعة الاستهلاكية كالمنتجات الغذائية والصناعات السمكية والمشروبات والتبغ) والصناعة التحويلية كالصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية والبتروكيماوية والمعدنية وصناعة النسيج والجلود والورق ومعدات النقل والبناء والصادرات والاشغال العامة، ويساهم قطاع الصناعة بحوالي 35% من الناتج المحلي الاجمالي للمغرب.

يواجه المغرب تحديات اجتماعية كبيرة، فالبلاد تعاني معدلات بطالة مرتفعة، وفقرا وتفاوتا اجتماعيا، ورعاية صحية وتعليما رديئين وفجوة مستمرة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، لكن رغم هذه التحديات الا انه سجل تحسنا ملحوظا مقارنة بالسنوات الماضية حيث ارتفع الدخل الفردي الى 3361 دولار في عام 2018، وتراجع معدل البطالة الى 9% عام 2019.

المبحث الثاني: الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي(الجزائر تونس، المغرب)

تنبع اهمية بيئة الاعمال من خلال اثرها على جذب او طرد الاستثمارات المحلية والاجنبية، وقد تبنت الجزائر تونس والمغرب اصلاحات متعددة في القوانين المنظمة للاستثمار من خلال اصدار قوانين جديدة وتعديل اخرى، بالإضافة الى تشكيل هيئات متخصصة.

المطلب الاول: تطور قوانين الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

لقد عرف قانون الاستثمارات في الجزائر عدة تطورات وتغيرات تماشيا مع الاوضاع الاقتصادية والسياسية واصدرت قوانين لتشجيع المستثمرين وفتح الابواب امامهم ومن بين اهم الاصلاحات التي طرأت على قوانين الاستثمار في الجزائر ما يلي:

الامر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمارات:

ان ما جاء به الامر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمارات ومناخه والية عمله بغرض الوصول الى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الانتاجية، نتيجة فشل المرسوم 12-93 في تحقيق الاهداف المتوخاة منه يمكن اجمال ما جاء به هذا الامر فيما يلي[1]:

- ❖ توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء الاصول في اطار استحداث نشاطات جديدة او توسيع قدرات الانتاج القائمة والمساهمة في راس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي اوعيني، اضافة الى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الانشطة الاستثمارية في اطار خصخصة كلية او جزئية؛

اكد هذا الامر على ضمان استمرارية العمل وفق ارضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة، وهذا ما نصت عليه المادة 15 منه، اي نص على استقرار التشريع؛

- ❖ تضمن هذا الامر تسهيلات ومزايا هامة ومحددة، وتنقسم الى المزايا في اطار النظام العام ومزايا في اطار النظام الاستثنائي.

قانون المالية التكميلي لسنة 2009:

حدد قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الصادر في 29 اوث 2009 الاحكام المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر، ونص على: [2]

- ❖ يمكن للاستثمارات الاجنبية ان تتحقق في الجزائر بشرط ان تكون المساهمة الوطنية المقيمة ب 51% من رأسمال الشركة والنسبة المتبقية للأجانب، يمكن للمساهمة الوطنية ان تكون من عدة شركاء؛
- ❖ كما انه يمكن للاستثمارات المحققة من طرف اشخاص مقيمين داخل الوطن بالشراكة مع مؤسسة عمومية واقتصادية، ان تنفذ في اطار مساهمة هذه المؤسسة بنسبة تفوق او تساوي 34% من رأسمال الشركة؛

[1]- عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص 240.

[2]- الجريدة الرسمية، العدد 44، المؤرخة في 26 جويلية 2009.

- ❖ في اطار الاستثمار مع شريك اجنبي تكون حصته من رأسمال الشركة مقدمة بالعملة الصعبة، ويمكن للمشاريع المختلطة في حال تقديمها فائدة للوطن، والحصول على قرض التأجير لاقتناء التجهيزات والاستفادة من نظام تشجيع الاستثمارات المحددة في القانون؛
- ❖ تعرض مشاريع الشراكة على مجلس مساهمات الدولة ويتم عرضها على مجلس الاستثمار عند انقضاء مدتها لمنحها فوائد.

قانون رقم 16_09 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 هـ الموافق ل 3 غشت 2016؛

يتعلق هذا القانون بترقية الاستثمار و يهدف الى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والاجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية كإنتاج السلع والخدمات، حيث الغى هذا القانون احكام الامر رقم 01_03 لعام 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم، باستثناء احكام المواد 5 و18 و22 منه، كما الغى احكام المادة 55 من القانون 13_08 المؤرخ في 27 صفر 1435 الموافق ل 2013/12/30 والمتضمن قانون المالية لسنة 2014[1].

مزايا وضمانات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل قانون الاستثمار لسنة 2016 (القانون رقم 16_09):

جاء قانون الاستثمار لسنة 2016 في ظرف استثنائي ميزه تراجع عائدات الجزائر من العملة الصعبة بسبب تراجع اسعار النفط في السوق الدولية، متضمنا مزايا وضمانات اضافية لفائدة المستثمرين وتحديدا الاجانب منهم، وتتمثل فيما يلي:

اولا: المزايا الممنوحة: اقر قانون الاستثمار لسنة 2016 جملة من المزايا صنفت وفقا لنص المادة 7 منه الى[2]:

1. المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة:

[1]– عائشة موزاوي، القوانين والاجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر، اشارة لقانون رقم 16_09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق ل 3 غشت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، مجلة افاق علوم الادارة الاقتصاد، العدد 02، 2017، ص 142.

[2]–المادة 7 من القانون رقم 16_09 المؤرخ في 3 غشت سنة 2016، يتعلق بترقية الاستثمار.

زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا من:

- **في مرحلة الانجاز**: تستفيد الاستثمارات المعنية خلال هذه المرحلة من:

✓ الاعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛

✓ الاعفاء من الرسم على القيمة على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة او المقتناة محليا، التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛

✓ الاعفاء من دفع حق نقل الملكية والرسم على الاشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في اطار الاستثمار المعني؛

✓ الاعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري ومبالغ الاملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الاملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية،؛

✓ تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح املاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار ؛

✓ الاعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

- **في مرحلة الاستغلال**: تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال، بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة ثلاث سنوات من المزايا التالية:

✓ الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات؛

✓ الاعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

✓ تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الاتاوة السنوية المحددة من قبل مصالح املاك الدولة؛

✓ الاعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛

- ✓ الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة او المقتناة محليا، التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

2. المزايا المشتركة الاضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/او المنشأة لناصب الشغل:

من اهم ما تضمنه القانون رقم 16_09، ان المزايا المشتركة سالفة الذكر التي اقرها لفائدة الاستثمارات القابلة للاستفادة، لا تلغي التحفيزات الجبائية والمالة الخاصة القائمة التي تستفيد منها النشاطات السياحية والنشاطات الصناعية والنشاطات الفلاحية، وذلك ان المشرع اعطى للمستثمر حق المفاضلة لاختيار التحفيز الافضل[1].

3. المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الاهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

تستفيد الاستثمارات التي تمثل اهمية خاصة للاقتصاد الوطني من مزايا استثنائية من ضمنها ما يلي[2]:

- ✓ تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة اعلاه لفترة يمكن ان تصل الى 10 سنوات؛
- ✓ منح اعفاء او تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الاخرى ذات الطابع الجبائي والاعانات او المساعدات والدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الانجاز المتفق عليه مسبقا مع الوكالة الوطنية لضمان الاستثمار.

ثانيا: الضمانات الممنوحة: تتمثل في تلك التي يتضمنها الفصل الرابع والتي نصت عليها المواد 21، 22، 23 و25 التي جاء فيها ما يلي:

- ✓ المعاملة المنصفة والعادلة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الاجانب، فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم؛
- ✓ عدم سريان الاثار الناجمة عن مراجعة او الغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا على الاستثمار المنجز في اطار هذا القانون الا اذا طلب المستثمر ذلك صراحة؛

[1]– المادة 15 من القانون رقم 16_09 المتعلق بترقية الاستثمار، المؤرخ في 3 غشت 2016.

[2]– المادة 18 من القانون 16_09 المتعلق بترقية الاستثمار، المؤرخ في 3 غشت 2016.

- ✓ لا يمكن ان تكون هذه الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء الا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، على ان يقابل ذلك الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف؛
- ✓ الاحتكام للجهات القضائية المختصة اقليميا، في كل خلاف بين المستثمر الاجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر، او يكون بسبب اجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، الا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف ابرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم او في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص؛
- ✓ الاستفادة من ضمان تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه للاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأسمال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها او تفوق الاسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكفيات المحددة عن طريق التنظيم[1]؛
- ✓ تقبل كحصص خارجية اعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد الرباح الاسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- ✓ استفادة الحصص العينية المنجزة حسب الاشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به، من ضمان التحويل وكذا الاسقف الدنيا، شريطة ان يكون مصدرها خارجيا، وان تكون محل تقييم طبقا للقواعد والاجراءات التي تحكم انشاء الشركات؛
- ✓ استفادة المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات المصدر الاجنبي من ضمان التحويل المذكور اعلاه، حتى وان كان مبلغها يفوق رأسمال المستثمر في البداية.

المطلب الثاني: الاطار القانوني للاستثمار في تونس:

[1]– بلقاسمي سليم، ضمانات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية الثنائية للاستثمار كعامل من عوامل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص 526.

تسعى تونس منذ سنوات الى تنفيذ سلسلة من الاجراءات والاصلاحات لجذب المستثمرين الاجانب، وتدارك تراجع مكانتها العالمية عبر تفكيك العراقيل التي تقف امامهم، وبعد الجهود التي بذلتها تونس بعد سنة 2014 ومجموعة الاصلاحات والقوانين، اتجهت الى اصدار قانون الاستثمار الجديد في عام 2017، في اطار حزمة من الاصلاحات الاقتصادية التي تم التفاوض بشأنها مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوروبي، مقابل قروض خارجية ومساعدات مالية لتغطية العجوزات في الحساب الجاري والموازنة.

هذا القانون الذي يرمي الى تحفيز الاستثمار الاجنبي، يبسط الاجراءات القانونية اللازمة لإطلاق المشاريع ويقلل من عدد الانشطة التي تتطلب تصريحا حكوميا، ويسهل على الشركات الاجنبية توظيف اجانب يتمتعون بالكفاءة وتحويل اموالهم الى خارج تونس.

ويهدف هذا القانون في فصله الاول الى النهوض بالاستثمار وتشجيع احداث المؤسسات وتطويرها حسب اولويات الاقتصاد الوطني خاصة عبر:

– الترفيع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية والتصديرية والمحتوى التكنولوجي للاقتصاد الوطني على المستويين الاقليمي والدولي، وتنمية القطاعات ذات الاولوية؛

– احداث مواطن الشغل والرفع من كفاءة الموارد البشرية؛

– تحقيق تنمية مستدامة؛

وتضمن هذا القانون نصوص تطبيقية من بينها ما يتعلق بالاستثمار؛ الامر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017، ويتعلق بضبط تركيبة المجلس الاعلى للاستثمار وطرق تنظيمه، وبالتنظيم الاداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار وقواعد تسييره.

اضافة الى هذا القانون اسست الحكومة في العام نفسه الهيئة التونسية للاستثمار، وهي كيان اداري جديد مسؤول عن تسريع وتيرة تنفيذ الاستثمارات، ومع ذلك لم تكن هذه التدابير كافية لعكس التراجع في الاستثمار الاجنبي المباشر، ما كشف النقاب عن حقيقة ان المشكلة اعمق

مما تبدو عليه ولا يمكن حلها بمجرد صياغة قوانين استثمار جديدة.

شكل 03: يوضح حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس

المصدر: تير زينب، اثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة مقارنة بين

دول المغرب العربي(الجزائر تونس المغرب)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة العربي بن المهيدي، ام البواقي، 2016-2017 .

المطلب الثالث: الاطار القانوني للاستثمار في المغرب:

يحظى مجال الاستثمار في المغرب بأهمية بالغة، لما في ذلك من أهداف يصبو الى تحقيقها لاسيما في ظل توالي الخطابات الملكية من طرف الملك محمد السادس، منها خطاب العرش لسنة 2017[1]، حيث دعا الى تفعيل مقتضيات قانون 18.47المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، الذي جاء بغايات واهداف واضحة ألا وهي تبسيط الاجراءات الادارية من خلال نهج سياسة هادفة الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]. ويعد الاستثمار عاملا اساسيا في ضمان نمو اقتصادي مستديم، بالتالي كان من الضروري وضع اطار قانوني من أجل تشجيع الاستثمار وكذا توفير الامن القانوني الذي يعد ركن اساسي من اجل التنافس الاستثماري بالمغرب الذي يعتبر من الدول التي انخرطت في تحرير اقتصادها، وذلك بتنمية قوانين جديدة تهدف الى خلق اطار قانوني للاستثمار الذي يتضمن قانون رقم 95_18 بمثابة ميثاق للاستثمارات وينص على 25 مادة موزعة على خمسة ابواب، وتضمن هذا الميثاق عدة اجراءات تحفيزية للمستثمرين، الا انه اصبح لا يساير التطورات الحاصلة، حيث كان صدوره في تسعينيات القرن الماضي، كما ان مواده جاءت بصياغة دقيقة تحتمل تأويلات مما يحول دون التطبيق السليم، وهذا ما دعا المشرع لتعديله من خلال مشروع القانون رقم 95_18 بمثابة ميثاق استثمار. وعلى الرغم من الترسانة القانونية والتشريعية التي قام بها المغرب والتي ساهمت في خلق اطار قانوني للاستثمار، الا ان هناك عدة اشكالات ومعيقات حيث ان اغلب القوانين الخاصة بمجال المال والاعمال صدرت في التسعينيات من القرن الماضي، فهي تحتاج الى ان تدخل عليها التعديلات باستمرار لان مجال المال والاعمال من المجالات التي تعرف تطورا مطردا من اجل مواكبة التطور الذي يعرفه العالم، فالمستثمر لن يغامر بالاستثمار في اي بلد الا بوجود اطار قانوني واضح واجراءات ادارية بسيطة، ودعم الشفافية في الميدان التجاري.

---

[1]- ابراهيم المؤيد، الاستثمار ومحفزات تشجيعه في القانون اليمني والمغربي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص، جامعة محمد الأول للعلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية بوجدة، 2007/2006، ص1.

[2]- الظهير الشريف رقم 19.18 الصادر في 13 فبراير 2019 بتنفيذ القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية الموحدة للاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 6754، بتاريخ 21 فبراير 2019، ص834

شكل 04: يوضح الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب

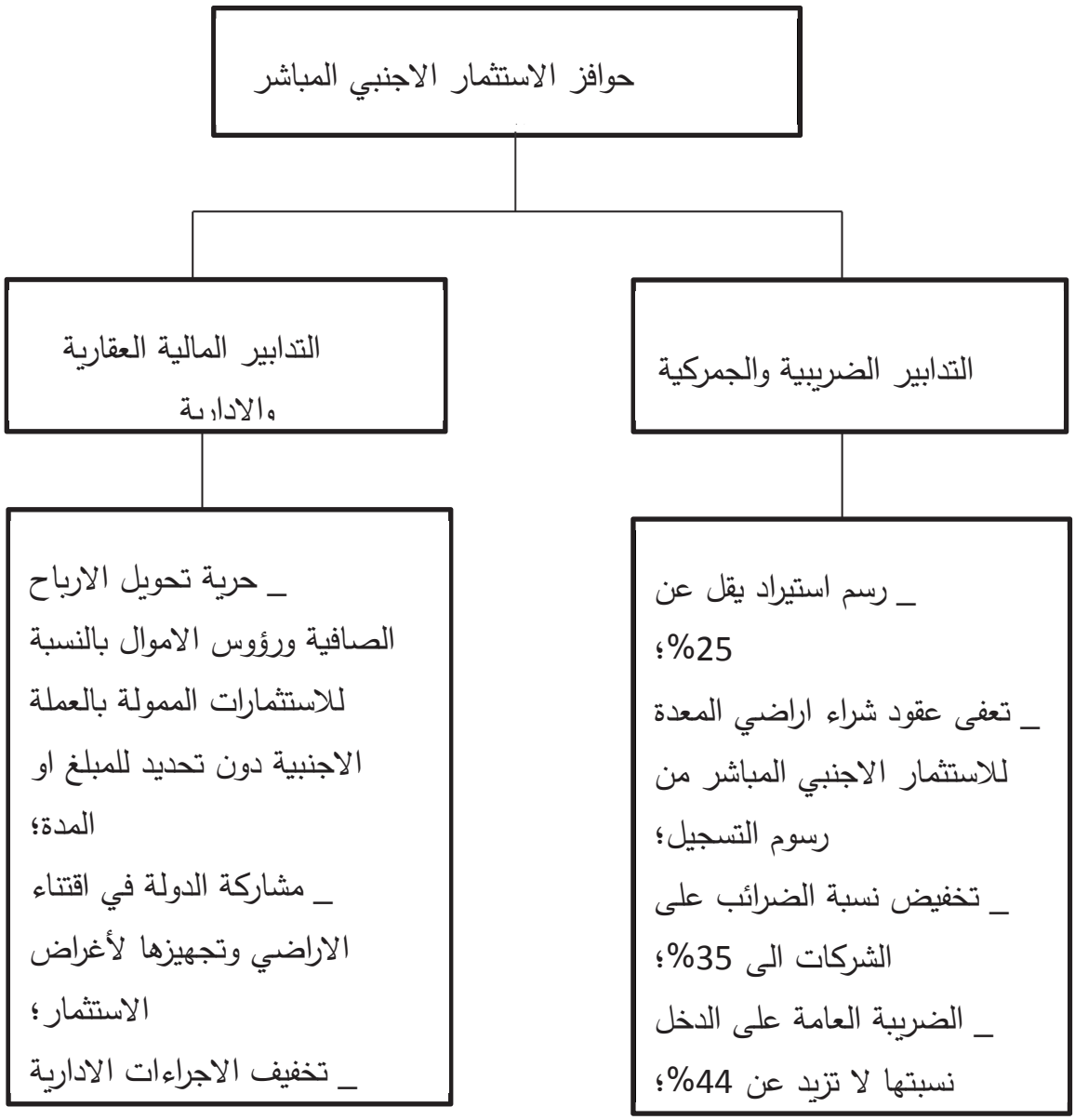

المصدر: رفيق نزاري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس الجزائر

والمغرب، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008، ص ص 85 86.

المبحث الثالث: الملامح العامة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر تونس المغرب)

تتزايد اهمية الاستثمار يوم بعد يوم وقد اصبح الزاما على الدول المغرب العربي بصفة عامة و الجزائر تونس المغرب بصفة خاصة ان تعمل على تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني واتخاذ مختلف الاجراءات والتسهيلات التي تسمح باستقطاب اكبر حجم من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

المطلب الاول: الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

اولا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر

عملت الجزائر جاهدة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لأهميته الكبيرة بحيث يعتبر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الاجانب للمؤسسات الاقتصادية بالجزائر والجدول التالي يوضح حجم تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر في الفترة (2009/ 2019)

الجدول02: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر

السنوات	التدفقات
2009	2754
2010	2301.2
2011	2580.6
2012	1499.4
2013	1696.9
2014	1506.7

2015	-584.5
2016	1636.3
2017	1232.3
2018	1466.1
2019	1381.9

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)

شهد تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في سنة 2009 ارتفاعا قدر ب 2746 مليون دولار وذلك راجع الى طبيعة الاجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الدولة، الى ان هذا التدفق انخفض الى 2301.2 مليون دولار سنة 2010 بسبب تبعيات الازمة المالية في حين سجل ارتفاعا طفيفا سنة 2011 ليعود الى الانخفاض في السنوات 2012، 2013، 2014 مسجلا تدفق قدره 1499.4، 1696.9 ، 1506.7 على التوالي ، وفي 2015 شهدت تراجعا كبيرا للتدفقات بقيمة 584.5- بعد تراجع الايرادات النفطية باعتبار ان القطاع النفطي يعد القطاع الاكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي المباشر وقد عرفت بعدها تذبذبا خلال الفترة 2016 -2019 .

ثانيا: اهم الدول المستثمرة في الجزائر

تستقطب الجزائر المستثمرين الاجانب من دول مختلفة ويمكن توضيح اهم الدول المستثمرة خلال الفترة **(2015- 2019)**

الجدول03: اهم الدول المستثمرة في الجزائر (مليون دولار)

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونغ كونغ	6000	1	1

الصين	3827	12	7
سنغافورة	3151	3	1
فرنسا	2266	16	15
مصر	1553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
اسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
اخرى	1576	134	108
الاجمالي	**21056**	**188**	**152**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، الربع الثاني،2020، الكويت، ص18.

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان هونغ كونغ احتلت الصدارة في مصادر المشاريع الواردة الى الجزائر بتكلفة قدرت ب6000 مليون دولار، واحتلت بعدها الصين المرتبة الثانية بتكلفة قدرها 3827 مليون دولار ثم تليها سنغافورة بتكلفة قدرها 3151 مليون دولار وبعدها باقي الدول.

ثالثا: توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب انشطة الاعمال وتطورها خلال الفترة(2015-2019)

تنقسم المشاريع الواردة الى الجزائر في الفترة المذكورة الى عدة انشطة نذكرها فيما يلي:

الجدول04 : يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية الواردة الى الجزائر (مليون دولار)

النشاط	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
التصنيع	12883	42
الاستخراج	3450	2
اللوجستيات والتوزيع والنقل	3305	2
اعمال بناء	867	3
خدمات الاعمال	196	16
كهرباء	170	1
المبيعات والتسويق الدائم	114	19
التعليم والتدريب	42	4
التجزئة	19	3
الصيانة والخدمات	4	1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، الربع الثاني،2020، الكويت، ص18.

الشكل 05: تطور المشاريع الواردة الى الجزائر حسب اهم 10 قطاعات

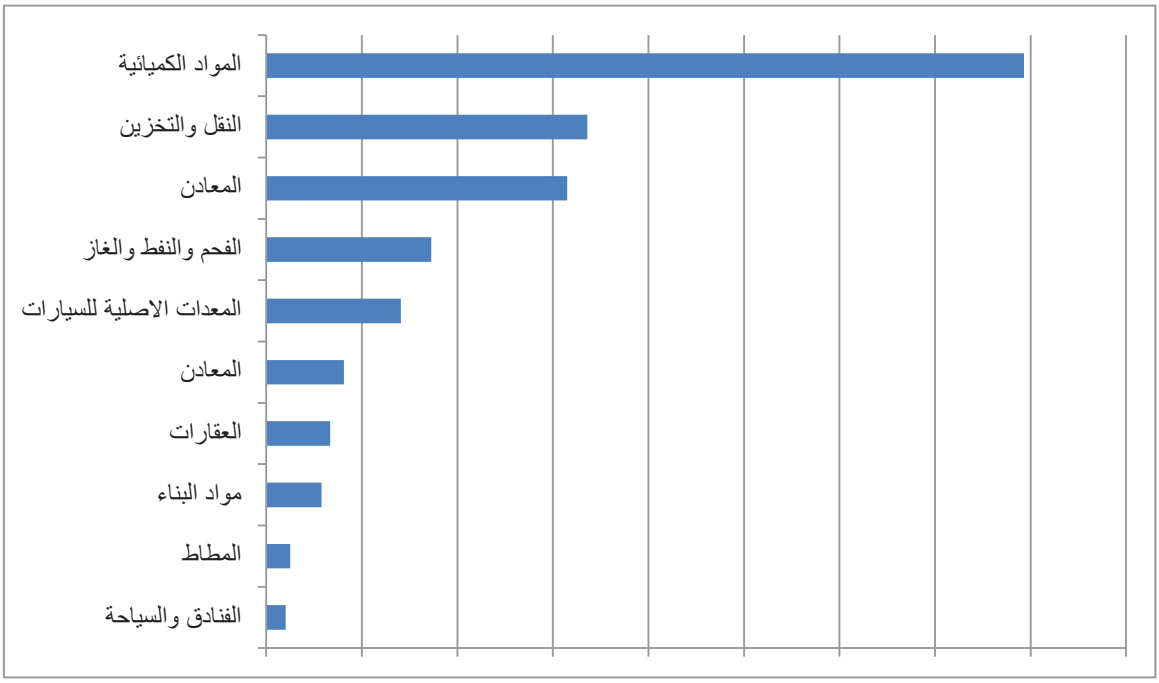

المصدر: نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، السنة 2020، ص 18.

ان مشاريع المواد الكيمائية تحتل المرتبة الاولى بقيمة7931 مليون دولار لتليها النقل والتخزين بقيمة 3362 مليون دولار واحتلت مشاريع المعادن المرتبة الثالثة بقيمة 1726 مليون دولار ثم تأتي مشاريع الفحم والنفط والغاز وكذلك المعدات الاصلية للسيارات في المرتبة الرابعة والخامسة بقيمة 1726 و 1410 مليون دولار على التوالي، ثم بقية المشاريع بقيم 813، 699، 579، 249، 202.

المطلب الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس

اولا: تدفقات الاستثمار الاجنبي الواردة الى تونس

لقد شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس انتعاشا ملحوظا في بداية الالفية الثالثة ويعود ذلك الى التحسن الكبير في مناخ الاستثمار حيث قامت بخفض تكاليف واجراءات انشاء

الشركات وحل المنازعات المتعلقة بالاستثمار بالإضافة الى تطبيق برامج الخوصصة [1]

الجدول05: تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى تونس

السنوات	التدفقات
2009	1687.8
2010	1512.5
2011	1147.9
2012	1603.2
2013	1116.5
2014	1063.8
2015	1002.7
2016	885.0
2017	880.8
2018	1035.9
2019	844.8

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنميةUNCTAD

يظهر الجدول اعلاه ان الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى تونس انخفض من 1687.8

[1]–عبود زرقين ونورة بيري، محددات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر تونس والمغرب، دراسة الفترة 1996–2012، مجلة رؤيا اقتصادية، العدد السابع، 2014، ص57.

مليون دولار الى 1512.5 مليون دولار ويعود ذلك الى تبعات الازمة المالية وكذلك ارتباط الاقتصاد التونسي بالأسواق العالمية للسلع والخدمات كما شهدت التدفقات الاستثمارية الواردة الى تونس انخفاضا اخر عام 2013 حيث بلغت 1116.5 مليون دولار، لتستمر في الانخفاض بسبب الاوضاع السياسية و الامنية المتردية.

ثانيا: اهم الدول المستثمرة في تونس (2015-2019)

الجدول06: يبين اهم الدول المستثمرة في تونس (مليون دولار)

الدولة	التكلفة	عدد المشروعات	عدد الشركات
المانيا	736	9	7
فرنسا	643	21	19
النرويج	510	3	1
بلجيكا	448	6	3
اسبانيا	412	8	7
الصين	334	7	6
الولايات المتحدة	257	7	7
ايطاليا	225	3	3
الامارات	216	3	3
هونغ كونغ	176	2	2
اخرى	515	30	27

الاجمالي	**4475**	**99**	**85**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، الربع الثاني،2020، الكويت، ص19.

قد اوضح الجدول اعلاه ان المانيا اهم دولة مستثمرة في تونس خلال الفترة 2015-2019 بقيمة اجمالية قدرت ب 736 مليون دولار عن طريق 7 شركات و9مشاريع، لتليها فرنسا بتكلفة قدرت ب 643 مليون دولار و21 مشروع و19 شركة، واحتلت النرويج المرتبة الثالثة بتكلفة قيمتها 448 مليون دولار ، ثم تأتي بعدها بلجيكا، اسبانيا، الصين، الولايات المتحدة، ايطاليا، الامارات، هونغ كونغ؛ وبلغت اجمالي التكاليف بقيمة 4475 مليون دولار و99 مشروع عن طريق85 شركة.

ثالثا: توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى تونس حسب انشطة الاعمال وتطورها (2015-2019)

الجدول رقم07: توزيع المشاريع الاستثمارية في تونس (مليون دولار)

النشاط	التكلفة مليون دولار	عدد المشروعات
الكهرباء	2174	15
التصنيع	763	22
اعمال البناء	605	6
خدمات الاعمال	255	19
اللوجستيات والتوزيع والنقل	186	1
التعليم والتدريب	177	5
المبيعات والتسويق والدعم	143	13

مقر العمل الرئيسي	89	3
التجزئة	59	11
البحث والتنمية	16	3

المصدر: نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

الشكل 06: يوضح تطور المشاريع الاستثمارية في تونس حسب اهم 10 قطاعات

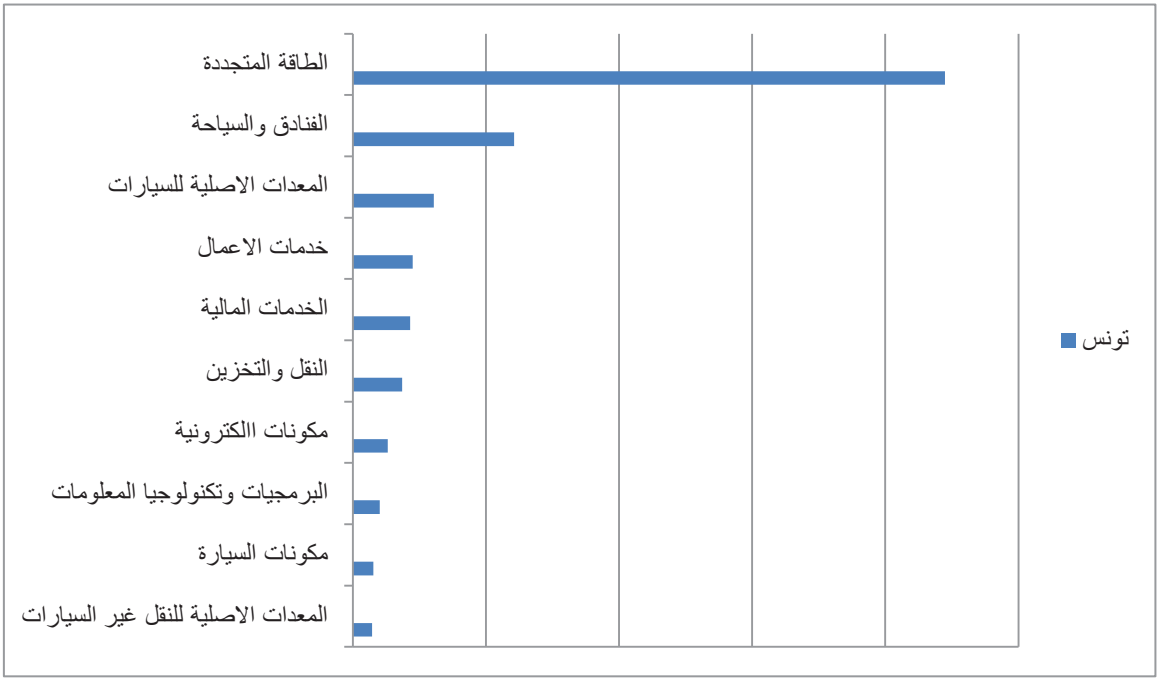

المصدر: نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، السنة 2020، ص 17.

احتل قطاع الطاقة المتجددة المرتبة الاولى من حيث المشاريع بنسبة 2224 مليون دولار ثم تليها مباشرة مشاريع السياحة والفنادق بقيمة تقدر ب 606 مليون دولار وفي المرتبة الثالثة المعدات الاصلية للسيارات ب 305 مليون دولار، ثم تأتي خدمات الاعمال، الخدمات المالية، النقل والتخزين، مكونات الكترونية، البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، مكونات السيارة، المعدات الاصلية للنقل غير السيارات بالقيم التالية على التوالي: 225، 215، 186، 132، 101، 78، 73.

المطلب الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب

اولا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب

تعتبر المغرب من الدول المستقطبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة والجدول التالي يبين تدفقات الاستثمار الواردة اليه

الجدول08: تدفقات الاستثمارات الاجنبية في المغرب (مليون دولار)

السنوات	التدفقات
2009	2951.7
2010	1573.9
2011	2568.4
2012	2728.4
2013	3298.1
2014	3561.2
2015	3254.8
2016	2157.1
2017	2686.0
2018	3558.9
2019	1599.1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنميةUNCTAD

من خلال قراءة ارقام الجدول اعلاه يتضح لنا ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر سجلت انخفاضا في السنوات 2009-2010 من 2951.7 الى1573.9 مليون دولار وهذا بسبب الازمة الاقتصادية العالمية عام 2008 وكذلك ازمة الديون السيادية، وقد سجلت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب رقما قياسيا عام 2014 اين وصلت الى 3561.2 مليون دولار وهذا نتيجة للعديد من الاستثمارات التي قامت بها بعض الشركات الاجنبية مثل الشركة السعودية ACWA والشركتين الإسبانيتين ISC و Arien في مجال الطاقة الشمسية باستثمار قدره 618.5 مليون اورو وشركة دانون الفرنسية ب550 مليون اورو، ثم انخفضت قيمة الاستثمارات في السنوات الموالية لتعاود الارتفاع في سنة 2018 لتصل الى 3558.1 مليون دولار بسبب توفر مناخ الملائم والبيئة المحفزة للمستثمر الاجنبي.

ثانيا: اهم الدول المستثمرة في المغرب

الجدول 09: اهم الدول المستثمرة في المغرب

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
فرنسا	4239	104	88
الولايات المتحدة	2242	47	39
ايطاليا	1687	18	12
الامارات	1685	31	19
سويسرا	1393	27	15
اسبانيا	1371	40	35
المملكة المتحدة	1336	21	15
الصين	1276	17	13

الدنمارك	898	3	3
اليابان	725	12	10
اخرى	5309	112	103
الاجمالي	**22160**	**432**	**352**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر، الجديدة في الدول العربية لعام 2019، الربع الثاني،2020، الكويت، ص32 .

من خلال الجدول نلاحظ ان فرنسا قد تصدرت قائمة اهم الدول المستثمرة في المغرب بتكلفة قدرت ب4239 مليون دولار و 104 مشروع عن طريق 88 شركة في حين صنفت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بتكلفة قدرها 2242 مليون دولار و39 شركة قامت بإنشاء 47 مشروع، وتعتبر ايطاليا ثالث اكبر بلد مستثمر في المغرب بتكلفة 1687 مليون دولار عن طريق 12 شركة وقد قامت بإنشاء 18 مشروع، ثم تليها باقي الدول كما هي مبينة في الجدول اعلاه وقد بلغت اجمالي الشركات 352 و 432 مشروع وقدرت بتكلفة قدرها 22160 مليون دولار.

ثالثا: توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى المغرب وتطورها 2015-2019

الجدول رقم10: توزيع المشاريع الاستثمارية في المغرب

النشاط	التكلفة مليون دولار	عدد المشروعات
التصنيع	9545	148
اعمال البناء	3991	32
كهرباء	2442	13
اللوجستيات والتوزيع والنقل	1839	27

خدمات الاعمال	1127	74
الاستخراج	989	2
البحث والتنمية	588	15
المبيعات والتسويق والدعم	559	82
اعادة التدوير	321	3
تكنولوجيا المعلومات واتصالات	276	4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تطور المشاريع الاستثمارية حسب اهم 10 قطاعات (2015-2019)

الشكل رقم07: يبين تطور المشاريع الاستثمارية في المغرب حسب اهم 10 قطاعات

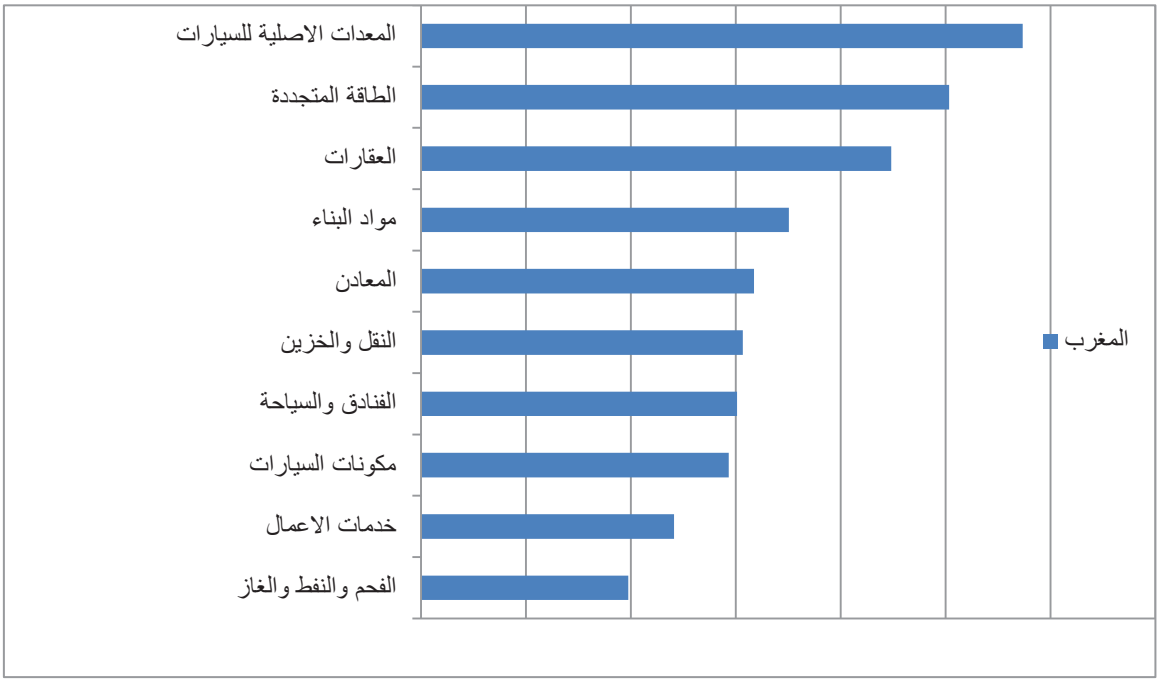

المصدر: نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، السنة 2020، ص 32.

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان قطاع المعدات الاصلية للسيارات احتل المرتبة الاولى بقيمة 2868 مليون دولار ثم تليها الطاقة المتجددة ب 2517 مليون دولار وبعدها العقارات في المرتبة الثالثة بقيمة 2242 مليون دولار ثم تأتي باقي القطاعات كما هي مبينة في الشكل بالقيم التالية على التوالي : 1754، 1587، 1534، 1506، 1467، 1206، 988.

المطلب الرابع: المقارنة بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر تونس والمغرب)

الشكل رقم08: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر تونس والمغرب في الفترة (2009 -2019).

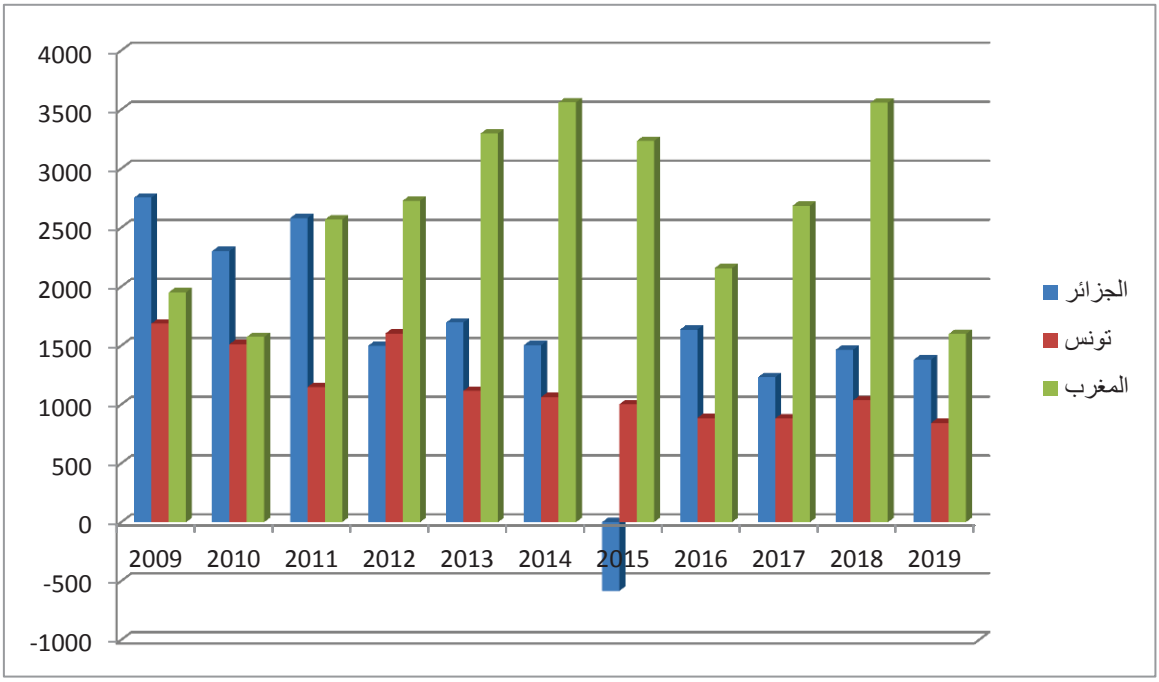

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان المغرب سجلت مستويات عالية من حيث تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة مقارنة بالجزائر وتونس خلال الفترة المدروسة(2009-2019) ،

حيث في سنة 2009 سجلت الجزائر ارتفاعا في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر قدرت ب 2746 مليون دولار مقارنة بالمغرب وتونس وذلك راجع الى الاجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الجزائر في

تلك الفترة، وفي سنة 2012 قد كانت التدفقات مرتفعة في المغرب بقيمة 2728.4 مليون دولار ثم

تليها تونس فهي ايضا سجلت ارتفاعا قدرت فيه قيمة التدفقات ب 1603.2 مليون دولار على غرار الجزائر التي سجلت انخفاضا في قيمة التدفقات ب 1499.4 مليون دولار وذلك بسبب صرامة التشريعات الوطنية في مجال الاستثمار وملكية المشاريع الانتاجية ، اما في 2014 فقد سجلت المغرب رقما قياسيا مقارنة بالجزائر وتونس حيث قدرت قيمة التدفقات فيها ب 3561.2 وهذا نتيجة للعديد من الاستثمارات التي قامت بها في عدة مجالات، عرفت الجزائر في سنة 2015 اكبر انخفاض في حجم التدفقات الواردة بسبب العديد من المشاكل التي صرح بها المستثمرين الاجانب والمتمثلة في استمرار اجراءات البيروقراطية وتفشي الرشوة بالإضافة الى اثار الصدمة النفطية اثر تراجع اسعار النفط الى مستويات منخفضة اما المغرب فقد سجلت ارتفاعا مقارنة بتونس والجزائر وذلك راجع الى انجذاب شركات تصنيع السيارات اليها، مثل المصنعين الفرنسيين رونو– نيسان وبيجو– سيتروين بسبب المناطق الاقتصادية المميزة واعفاء الشركات من اداء بعض الضرائب، قد سجلت المغرب انخفاض في قيمة الاستثمارات الواردة وكذلك تونس بقيمة 885,0 مليون دولار اثر الصدمات الامنية والتوترات الاجتماعية التي عاشتها في تلك الفترة، اما الجزائر فقد سجلت ارتفاعا بقيمة 1636,3 مليون دولار وذلك بسبب انتعاش الاستثمارات في القطاع العقاري البناء والاشغال العمومية وايضا توقيع على العديد من القرارات الهامة في مجال تحسين المناخ، اما سنة 2017– 2018 قد انخفضت التدفقات في الجزائر وتونس مقارنة بالمغرب التي سجلت ارتفاعا بقيمة 2686,0 و 3558,9 مليون دولار على التوالي و هذا راجع الى استثمارها في قطاع الصناعة؛ رغم الانخفاض الذي شهده المغرب سنة 2019 الا انه حقق مستويات عالية من حيث التدفقات الواردة مقارنة بالجزائر وتونس خلال السنوات السابقة ولاتزال سياسته موجهة نحو توفير مناخ ملائم والبيئة المحفزة للمستثمر الاجنبي في ظل الاستقرار الامني والاقتصادي الذي تعرفه البلاد فقد ادى الى جلب الاستثمار في عدة قطاعات بما في ذلك قطاع السيارات والقطاع المالي حيث استحوذت المغرب على 11,7% من الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية حيث بلغت قيمة التدفقات الواردة للاستثمارات 3,6 مليارات دولار امريكي ليحتل بذلك المركز الرابع وفق ما جاء في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية برسم سنة 2019، وشهدت الجزائر حراك شعبي متواصل تسبب في عدم الاستقرار وفقدان الثقة في الاستثمارات داخل الجزائر باعتبار ان راس المال جبان ويتأثر بأبسط

المعلومات والاحداث، وتونس ايضا.

خلاصة الفصل:

لقد بذلت دول المغرب العربي (الجزائر تونس والمغرب) جهودا جبارة لتحسين اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من اجل مواكبة التطورات العالمية، حيث بذلت دول المغرب العربي جهودا جبارة لتحسين اوضاعها الاقتصادية والسياسية من اجل مواكبة التطورات العالمية، حيث قامة الجزائر ببرامج تعديلات في القوانين المنظمة للاستثمار وكذلك منح حوافز وضمانات مغرية بهدف جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الاجنبية وترميم اقتصادها، وتونس هي الاخرى لجأت الى تحسين بيئة الاعمال فيها ، غير انها على خلاف الجزائر لم تحدث تعديلات كبيرة على قوانين الاستثمار غير الى انها لجأت الى انشاء هيئة خاصة مسؤولة عن تسريع وتيرة تنفيذ الاستثمارات والتي تسمى بالهيئة التونسية للاستثمار مع اصدار قانون الاستثمار الجديد سنة 2017، اما المغرب فقد عملت على تحرير اقتصادها من خلال تنمية قوانين جديدة تهدف الى خلق اطار قانوني للاستثمار ومن ابرزها الميثاق الوطني للاستثمار.

ورغم كل الجهود المبذولة من طرف دول المغرب العربي الا ان النتائج لم ترقى الى المستوى المطلوب من حيث حجم الاستثمارات الواردة.

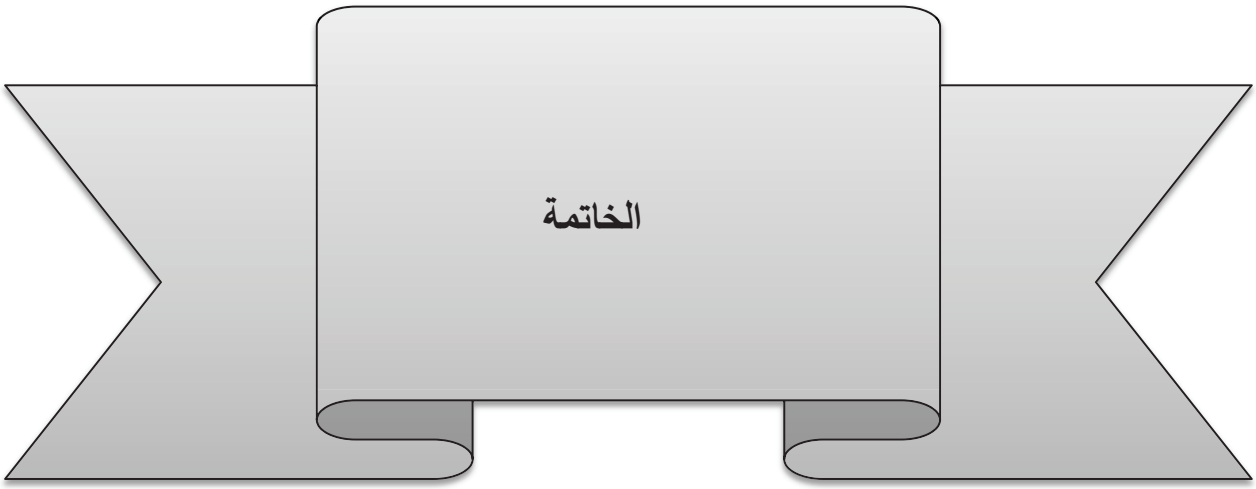
الخاتمة

الخاتمة:

سعينا من خلال هذه الدراسة الى التعرف على الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث شهد في الاعوام الاخيرة تطورا وانتشارا هائلا، ونظرا لأهميته اتجهت العديد من الدول سواء المتقدمة او النامية منها الى فتح ابوابها امامه، ولا يمكن ان يتخذ الاستثمار مسارا نحو التقدم والتطور الا اذا توفر له مناخ استثماري مناسب في البلد المضيف، وكذلك العمل على ازالة القيود وتقديم المزايا والتحفيزات التي تساهم في تهيئة الجو من اجل استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، وقد سعت دول المغرب العربي الى تهيئة بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك من خلال قيامها بعدة اصلاحات والتي شملت الجانب الاقتصادي السياسي الاجتماعي والقانوني.

❖ **اختبار فرضيات الدراسة**

بناء على النتائج المتوصل اليها في بحثنا هذا يمكننا الاستنتاج ان الفرضية الاولى التي تم وضعها صحيحة، اذ ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتمثل حسب تعريفاته في المشاريع المملوكة من طرف المستثمر الاجنبي بهدف اكتساب فائدة دائمة في شركة داخل دولة اخرى غير الدولة الام للمستثمر، وذلك من خلال استغلال الموارد المختلفة في الدولة المضيفة، وكذلك الاستفادة من حصص سوقية اضافية فيها وبالتالي تعظيم الارباح.

كما تؤكد النتائج صحة الفرضية الثانية اذ ان الاستثمار الاجنبي المباشر يبحث عن المواقع الاكثر جاذبية من حيث العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، وباختصار عن البيئة التي تكون اكثر استقرارا و تقدم تحفيزات وضمانات اكبر.

اما فيما يخص الفرضية الثالثة المتمثلة في ان: " تونس اكبر مستورد للاستثمارات الاجنبية المباشرة مقارنة بالجزائر والمغرب" فهي غير صحيحة حيث بينت الاحصائيات والنتائج التي توصلنا اليها ان المغرب هي اكبر مستورد للاستثمارات مقارنة بالجزائر وتونس وذلك لأنها تتوفر على البيئة الملائمة وتقدم تحفيزات وتسهيلات للمستثمرين على عكس تونس التي تراجع التدفقات فيها بسبب الاوضاع الامنية و السياسية التي عانت منها البلاد خلال الربيع العربي.

❖ **نتائج الدراسة:**

من خلال دراستنا لواقع الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي بالضبط في الجزائر تونس والمغرب توصلنا الى النتائج التالية:

_الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية بديلة عن القروض الخارجية وما يترتب عنها من التكاليف.

_للاستثمار الاجنبي المباشر عدة اثار على اقتصاديات الدول المضيفة منها الايجابية مثل زيادة معدلات النمو، وتحسن وضعية ميزان المدفوعات بالإضافة الى الاثار السلبية التي تتمثل في تحويل ارباح هذه الاستثمارات الى الخارج وارتفاع معدل التضخم بالدول المستضيفة له.

_توضح النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر ان الشركات الاجنبية تقوم بهذا النوع من الاستثمارات من اجل المحافظة على الميزات الاحتكارية او التنافسية الخاصة بها، من خلال تحقيق استراتيجيتها المتمثلة في غزو الاسواق الخارجية وحماية مصالحها.

_للاستثمار الاجنبي المباشر اثر سلبي على دولة مصدر له من خلال تقليل فرص العمل فيها وخفض فرص التصدير.

_يعكس المناخ الاستثماري للدولة المضيفة حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر اليها، وكلما كان مطابقا للمقاييس الدولية كلما ادى ذلك الى جذب تدفقات استثمارية اكثر.

_تعتبر مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار من اهم المعايير التي يعتمدها المستثمر الاجنبي في اتخاذ القرارات.

_تلجا الشركات الى الاستثمار المباشر في دول اخرى ولاسيما النامية منها بهدف استغلال المواد الاولية المتوفرة ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصاداتها.

_اظهرت الدراسة ان المغرب هي اكثر دولة مستقطبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة مقارنة بالجزائر وتونس.

_ اعتمدت الدول محل الدراسة على منح العديد من المزايا والضمانات للاستفادة القصوى من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

_كشفت البيانات ان التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر، تونس والمغرب ترتكز في قطاعات معينة اهمها الصناعة والطاقة واهمال القطاعات الاخرى المهمة مثل الفلاحة.

❖ **الاقتراحات**

ـ يجب على دول المغرب العربي العمل على تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي من خلال اعادة النظر في مختلف القوانين والتشريعات التي تنظم الاستثمار الاجنبي المباشر.

_ استغلال الموارد الطبيعية والباطنية احسن استغلال من اجل جذب اكبر عدد ممكن من الاستثمارات الاجنبية.

_ محاربة كل اشكال الفساد التي تقف عائقا امام جذب الاستثمار، وتهدد مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي.

_ توفير الامن والاستقرار السياسي والاجتماعي.

_ تنويع الاستثمار وتعظيم حجمه في القطاعات الضعيفة عند دول المغرب العربي، وذلك بوضع استراتيجيات ترويجية مكثفة تعمل على تحسين صورتها امام المستثمرين الاجانب.

❖ **افاق الدراسة:**

نشير في نهاية القول، الى انه مهما تكن المعلومات والبيانات المقدمة والادوات المستخدمة في التحليل فهو ليس الا جهد صغير يبقى دائما قابلا للانتقاد والتحسين، واي تقصير ورد في هذا العمل من شانه ان يكون منطلقا لدراسات اخرى اكثر عمقا، وادق تحليلا، والتي نقترح منها:

_تأثير جائحة كورونا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

_تأثير الاصلاحات القانونية والاقتصادية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي.

_اسباب واثار الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد نحو دول الاتحاد المغاربي.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

1) الكتب:

1. ابو شرار علي عبد الفتاح، **الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2007.
2. ابو قحف عبد السلام، **ادارة الاعمال الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 2001/2000.
3. ابو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث**، الاسكندرية، 1992.
4. ابو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2003.
5. ابو قحف عبد السلام، **بحوث التسويق والتسويق الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2004.
6. ابو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ،2001.
7. البختونجي حمدي عبد الحارث، **العلاقات العامة في الدول النامية**، مصر، 2000.
8. حدران طاهر، **اساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2009.
9. حسب الله محمد اميرة، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005.
10. السامرائي دريد محمود، **الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
11. سلامة مصطفى، **النظام الدولي للتجارة الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2006، ص274.
12. شقري نوري موسى، الزرقان صالح طاهر وآخرون، **ادارة الاستثمار**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، الاردن، 2012.
13. صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، **التجارة وادارة الاعمال**، جامعة حلوان والاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، فرع قطر، الدار الجامعية، 2002-2003.
14. الضمور حامد هاني، **التسويق الدولي**، الجامعة الاردنية، عمان، 1999.
15. الطائي يوسف حجيم، الفضل مؤيد عبد الحسين واخرون، **ادارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي متكامل**، الطبعة الاولى، الوراق للتوزيع والنشر، عمان، 2006.
16. عبد الرحمن اسماعيل، حربي محمد عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى،

.2004

17. عبد السلام رضا، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

18. عبد القصود نزيه مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

19. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2016.

20. عطا احمد ماجد، **ادارة الاستثمار**، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2011.

21. عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012.

22. فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الوراق للنشر والتوزيع، 2004.

23. قدي عبد المجيد، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية.

24. كامل مصطفى، حامد عبد الغني، **ادارة الاعمال الدولية**، مؤسسة الورد للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.

25. كردي اسامة، **افاق وضمانات الاستثمارات العربية الاوروبية**، مركز الدراسات العربي الاوروبي، بيروت، 2001.

26. مبروك نزيه عبد المقصود، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية**،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

2) المقالات:

1. اوسرير منور، عليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 2، ماي 2005.

2. ابو بكر اسماء، مرابط امينة، **محددات استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، دفاتر MECAS، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، العدد الاول، 2020.

3. المهران حسن، **الاستثمار الاجنبي المباشر امكانية تطوير في ضوء التطورات المحلية والاقليمية**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الاول، 2000.

4. بن مريم محمد، جعفر محمد واخرون، **دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال افريقيا**، دراسة قياسية باستخدام نموذج PANEL-ARDL.

5. باركر مشتاق، **الاستثمار الاجنبي المباشر وتجربة الشرق الاوسط**، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، العدد 09، 1990.

6. بن حسين ناجي، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم، الانسانية، بحوث اقتصادية، جامعة متنوري، قسنطينة، العدد 31، 2009.

7. مصلة يحيى، **تقييم مدى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في الفترة 1995-2015**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 17، 2017.

8. بربار نور الدين، بوغاري فاطمة الزهراء واخرون، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1970-2012)، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2017.

9. ساطور رشيد، كباز مريم، **دراسة تقييمية للمناخ الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 2001-2017**، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، المجلد 6، العدد 2، 2019.

10.موزاوي عائشة، **القوانين والاجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر**، اشارة لقانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق ل 3 غشت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد، العدد 02، 2017.

11.بلقاسمي سليم، **ضمانات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية الثنائية للاستثمار كعامل من عوامل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الرابع، ديسمبر 2020.

12.زرقين عبود وبيري نورة، **محددات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر تونس والمغرب**، دراسة الفترة 1996-2012، مجلة رؤيا اقتصادية، العدد السابع، 2014.

13.كرامة مروة، رايس حدة، **دراسة تحليلية تقييمية لوضعية الامارات العربية المتحدة في مؤشر سهولة اداء الاعمال خلال الفترة 2008-2018**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد.

3) الرسائل الجامعية:

1. بلخباط جمال، **جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة - بين الجزائر والمغرب**، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015/2014.

2. بوراس وسيلة، **جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر –حالة الصين–** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012.

3. بوراس وسيلة، **مساهمة الاقطاب التكنولوجية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر**، دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2020.

4. بوشمال عبد الرؤوف، **التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الاجنبي**، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

5. بوصبع محجوبة، **دور الادارة العمومية في تحسين مناخ الاعمال دراسة حالة الجزائر 2014–1999**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة مسيلة، 2014/2013.

6. بوعون هالة، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر تونس خلال الفترة (2008–2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2013/2012.

7. بيوض محمد العيد، **تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية**، دراسة مقارنة بين تونس الجزائر والمغرب، مذكرة ماجيستير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2011.

8. زكرياء مسعودي، **تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل** –دراسة تحليلية– اطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2019/2018.

9. سحنون فاروق، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر** –دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماجيستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.

10. عبد محمد نورية، **اثر الاستثمار الاجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي** ، دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة1992–2010 ،اطروحة دكتوراه ، جامعة سانت كليمنتس، 2012.

11.فضيل فارس، **اهمية الاستثمار الاجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

12. قويدري محمد ، **واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وافاقها في البلدان النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2005.

13.كرامة مروة، انعكاسات الازمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى **الاقتصاديات العربية**، تخصص اقتصاد دولي، 2019.

14.مصطفاي نبية، **الاستثمار الاجنبي المباشر وفعاليته في اقتصاد البلد المضيف حالة الجزائر للفترة 1970-2014**، اطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2020/2019.

15.مصلة يحيى، **دور تحسين مناخ الاعمال في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

16.المؤيد ابراهيم، **الاستثمار ومحفزات تشجيعه في القانون اليمني والمغربي**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص، جامعة محمد الاول للعلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية بوجدة، 2007/2006.

17.يحياوي عمر، **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر**، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

4) **الملتقيات:**

1. عسلي نور الدين، بن معاد سمير، **دور مناخ الاستثمار في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة تحليلية لتجربة تركيا، مداخلة في الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمزة اخضر، الوادي، 6 ديسمبر 2017.

5) **النصوص القانونية والوثائق الرسمية:**

1. الجريدة الرسمية، العدد 44، المؤرخة في 26 جويلية 2009.
2. المادة 7 من القانون رقم 09-16، المتعلق بتقية الاستثمار، المؤرخ في 3 غشت سنة 2016.
3. المادة 15 من القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، المؤرخ في 3 غشت 2016.
4. المادة 18 من القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، المؤرخ في 3 غشت 2016.
5. الظهير الشريف رقم 19.18 الصادر في 13 فبراير 2019 بتنفيذ القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية الموحدة للاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 6754، بتاريخ 21 فبراير 2019.

6) **التقارير:**

1. نشرة فصلية لضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الاول، الكويت، 2011.
2. نشرة فصلية لضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2019.
3. تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2019.
4. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019.
5. مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، الكويت، 2020.
6. تطور المشاريع الاستثمارية حسب اهم 10 قطاعات (2015-2019)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2020.

7) **المواقع الالكترونية:**

1. **http:/www.Startimes.com/ ?t=1251993.**
2. **http:/m.Annaba.org/arabic/economicarticles/20056.**

II) **المراجع باللغة الاجنبية:**

1. **Alain Samuelson M « Economie International » , Librairie vebert, Paris, France 1995.**
2. **Michel De Lapierre, Christian Milleli : « Les firmes multinationales », Librairie vebert, Paris, France.**
3. **« Des firmes multinationales pour une marche mondiale », Revue d'Alternative économique, N°42, 4ème trimestre, 1999, Paris, France.**
4. **Vintiladensia, foreign direct investment theories : an overview of the main FDI theories.**

الملخص

يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر اهم مصادر التمويل الخارجي، ولذلك تهاتفت عليه الدول النامية، بما في ذلك دول المغرب العربي.

وتهدف هذه الدراسة تحت عنوان واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي –دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب الى التعرف على ملامح مناخ الاستثمار في كل من الدول الثلاث، من خلال التركيز على مختلف الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، بالإضافة الى الاطار القانوني المنظم لعمليات الاستثمار في الدول محل الدراسة.

وقد بينت النتائج المتوصل اليها انخفاض قدرة هذه الاخيرة على استقطاب النسبة المرجوة من الاستثمارات الاجنبية وتباين التدفقات الواردة بين كل من الجزائر تونس والمغرب.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، التدفقات الاستثمار، دول المغرب العربي.

The summary

Direct foreign investment represents the most important source of external financing, and therefore most developing countries resorted to it, including the Arab Maghreb countries. This study aims under the title The Reality of Foreign Direct Investment in the Maghreb Countries - A Comparative Study Between Algeria, Tunisia and Morocco - to identify the features of the investment climate In each of the three countries, by focusing on the various economic and social conditions prevailing in them, in addition to the legal framework regulating investment operations in the countries under study. The related results showed a decrease in the latter's ability to attract the desired percentage of foreign investments, and the incoming flows between Algeria, Tunisia and Morocco varied.

Keywords : foreign direct investment, investment climate, investment flows, maghreb countries .